بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

قسم اللغة العربية وآدابها

الدراسات العليا- ماجستير لغة ونحو

" أنظار تداولية في تحليلات الرضيّ النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب "

"Pragmatic Views In AL-Radi's Syntactic Analyses Embodied In His Explanation of AL-Kafiy by Ibn AL-Hajib"

إعداد

فريال قسيم فندي بطاينة

إشراف

الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا

٢٠١٠م

أنظار تداولية في تحليلات الرضي النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب

Pragmatic Views In AL-Radi's Syntactic Analyses Embodied In His Explanation of AL-Kafiy by Ibn AL-Hajib

إعداد

فريال قسيم فندي بطاينة

بكالوريوس لغة عربية، جامعة إربد الأهلية ٢٠٠٧م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة والنحو في قسم اللغة العربية / جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

أ. د فيصل إبراهيم صفا .... مشرفا

أ. د عبد الحميد محمد الأقطش .... عضوًا

د. أمجد عيسى طلافحة .... عضوًا

د. عمر يوسف عكاشة .... عضوًا

٢٠١٠م

إهـداء

إلى الذي ينير لي درب النجاح .... أبي العزيز

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الدافئ .... أمي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي .... إخوتي

إلى من تحلّوا بالوفاء والعطاء، إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة، إلى من كانوا معي على طريق النجاح....................... أصدقائي

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره، وأهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه............. أساتذتي

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا؛ لإشرافه على هذه الرسالة، ولما أبداه من نصح وإرشاد ومتابعة، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى :

الأستاذ الدكتور عبدالحميد محمد الأقطش،

والدكتور أمجد عيسى طلافحة،

والدكتور عمر يوسف عكاشة،

على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

فهرس المحتوى

الملخص

بطاينة: فريال قسيم فندي، (أنظار تداولية في تحليلات الرضيّ النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب) رسالة ماجستير في جامعة اليرموك ٢٠١٠م (المشرف أ. د فيصل إبراهيم صفا).

لقد أولى النحاة – في كثير من تحليلاتهم– الجانب التواصلي العناية والاهتمام، وقد جاءت هذه الدراسة (أنظار تداولية في تحليلات الرضيّ النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب) لتقف عند شرح الرضيّ و النظر في تحليلاته التي جاءت منسجمة مع ما يسمى اليوم بـ "التداولية".

وقد اقتضت الدراسة أن تكون في ثلاثة فصول:

الفصل الأول بعنوان **"منطلقات تأسيسية في الاتجاه التّداوليّ"**، يبحث في أركان الصناعة النحوية، و تقييم التراكيب النحوية، وتأويل التراكيب النحوية، والتعريف بالتداولية.

والفصل الثاني بعنوان **"العناصر التّداوليّة الأساسية في تحليل الرضيّ"** تناول هذا الفصل الإشاريات من ناحية نظرية، وأخرى تطبيقية على النحو الآتي:

أ– الإشاريات الشخصية وهي على نوعين: (الضمائر والنداء)،

ب– الإشاريات الزمانية،

ج– الإشاريات المكانية،

د– إشاريات الخطاب،

وانتهى بالحديث عن الأفعال الكلامية.

والفصل الثالث بعنوان **"قواعد التخاطب في تحليل التراكيب التّداوليّة"** تحدث عن قواعد التخاطب (التعاون، والتأدب، والقصد، والإفادة) وما يندرج تحتها من قواعد.

وذيلت الدراسة بخاتمة أشارت الباحثة فيها إلى أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية

التَداوليّة، مهام التداولية، مهام التداولية، الإشاريات الشخصية، الإشاريات الزمانيــة، الإشاريات المكانية، إشاريات الخطاب، الأفعال الكلامية، قواعــد التخاطــب، مبــدأ التعاون، قاعدة الكم، قاعدة الكيف، قاعدة علاقة الخبر، قاعدة جهــة الخبــر، مبــدأ التأدب، قاعدة التعفف، قاعدة التشكيل، قاعدة التودد، مبدأ القصد، مبدأ الإفادة.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم–، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فقد آثر ابن الحاجب في (الكافية في النحو) التلخيص والإيجاز لدرجة أن الدارس لها يجد صعوبة في فهمها وحل تراكيبها، والوقوف على أسرار عباراتها. وقد تعهد الرضيّ بشرح(الكافية في النحو) فنراه يشرح ما أورده المصنف شرحًا طويلا – في كثير من الأحيان– وقد ينتقد المصنف في حكمه على قضية معينة، وقد أكثر الرضيّ من مناقشة النحويين ونقدهم.

لقد كانت تحليلات الرضيّ شاهدًا على رفض ما قام به ابن الحاجب من اقتضاب في المادة النحوية، فقد شرح ما كان مقتضبًا شرحًا يجعل الناظر في هذا الشرح يَعُدّ الرضيّ – على الرغم من بعد زماننا عن زمانه – واحدًا من لغويي العصر الحديث لشديد عنايته بالجانب التواصلي، وعليه تقف هذه الدراسة عند شرح الرضيّ والنظر في تحليلاته التي جاءت منسجمة مع ما يسمى اليوم بـ"التّداوليّة" التي هي اتجاه يُعنى بدرس الكلام بوصفه وسيلة تواصلية بين أبناء البيئة اللغوية، وبوصفه أمرًا يتداوله طرفان أو أكثر، يبني كل طرف على ما أسسه الطرف الآخر من بنى ملفوظة. فقد عُني الرضيّ نفسُهُ– في تحليلاته وشروحه– بإبراز الجانب (التبليغي) و (التواصلي).

ستقتصر هذه الدراسة في نظرها على تحليل الرضيّ من وجهة نظره التخاطبية والتبليغية، و قد تناول النحاة القدامى هذا الجانب بالعناية والاهتمام اللائقين، وإن لم تستعمل في تناوله الألفاظ والمصطلحات التي ترد على ألسنة التّداوليّين في عصرنا. ستقوم الدراسة بدرس تحليلات الرضيّ التّداوليّة لتصل إلى الغاية التي تبغيها من ذلك، وهي إثبات المدى المتقدم لعناية نحاتنا القدامى بالنظر في تراكيب الكلام من منطلق أن الكلام ذو وظيفة اجتماعية تواصلية وأنّه مما يتداوله

طرفان يفترض بكل منهما أن يحرص على إفادة الآخر وعلى وصوله أو إيصاله إلى مراد المتكلم. فلم تجد الدراسة بدءًا من مناقشة مخطط الرسالة ووصولا إلى المراحل النهائية منها عملا متخصصا بدراسة "الأنظار التداولية في تحليلات الرضيّ النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب" غير أن هناك دراسات معاصرة عنيت بالنظر في التحليلات التّداوليّة، ومن أبرز هذه الدراسات:

أولا– دراسة لمسعود صحراوي بعنوان (**التّداوليّة عند العلماء العرب دراسة تّداوليّة لظاهرة "الأفعال الكلاميّة" في التراث اللّساني العربيّ**) عرّف فيها بالجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، ووقف على معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في التراث العربي، وذكر تقسيمات العلماء العرب للخبر والإنشاء بشكليهما الإجمالي والتفصيلي، ودرس نظرية الأفعال الكلامية عند الأصوليين والنحويين، وتناول بعض المبادئ التداولية من مثل: القصد، والإفادة؛ لذا لا تلتقي هذه الدراسة مع ما نرمي إليه في بحثنا على الرغم من اهتمامها ببعض القضايا المشابهة فإنها تبعد من حيث الغرض.

ثانيًا– دراسة لعبد الحميد السيد بعنوان "**التراكيب النحوية من الوجهة التّداوليّة**" عالج فيها التراكيب النحوية من وجهة نظر تّداوليّة؛ بغية الوصول إلى دراسة نحوية تعنى بالتركيب والتحليل، ودلالات الجمل من خلال مقاماتها. فانطلق يستكنه أنظار النحاة القدامى في وصف تراكيب العربيّة، فبين أن منهجهم قام على إفراد باب لكل وظيفة درسوا قيودها الصرفية والنحوية والدلالية، وعرض البحث لهذه الوظائف فصنفها وفق أبعادها المعنوية إلى: تركيبية، ودلالية، وتّداوليّة، ثم بين أنهم افترضوا (أصلا) تقوم عليه بنية الجملة العربيّة، الاسمية والفعلية، وجعلوه صالحًا لأن (يُعْدَل) التركيب عنه إلى أنماط فرعية، تتيح للمتكلم خيارات كثيرة. وفصّل البحث في معالجة النحاة والبلاغيين الأنماط السابقة وفق أساليب توافق منطلقات كل فريق.

ثالثًا- دراسة لمقبول إدريس بعنوان **"البعد التّداوليّ عند سيبويه"** أو **"الأسس الابستمولوجية والتّداوليّة للنظر النحوي عند سيبويه"** تناول فيها الأسس البنائية الواصفة التي تتعلق بالكلام من جهة ما يعتريه من اللحن الناشئ عن مخالفة الاعتقاد للواقع، و بالإعراب التّداوليّ الدال على المعاني التكلمية، و بالمتن من جهة الإيراد (التسييق)، وتحدث في الأسس البنائية التعليلية الشارحة عن المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، والقصد؛ لذا لا تلتقي مع ما نرمي إليه في بحثنا على الرغم من اهتمامها ببعض القضايا المشابهة فإنها تبعد من حيث الغرض.

رابعًا: دراسة لبشير إبرير بعنوان **"مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللّساني العربيّ"** هدفت إلى البحث عن جذور النظرية التبليغية في التراث اللّساني، من خلال محاولة استنطاق نصوص بعض الأعلام المشهورين بدءًا من القرن الثاني للهجرة وانتهاء بالقرن الثامن للهجرة، وذلك من أجل الدعوة إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربيّ قراءة جديدة في ضوء النظريات اللغوية الحديثة ومناهج البحث المعاصر، بغية التعرف على عطاءات الثقافة الإسلامية عند أبنائها أولا، والعمل على نقلها للآخر ثانيًا، فهي بهذا الطرح لا تلتقي أيضا مع ما نرمي إليه في بحثنا.

وُزّعت الدراسة على ثلاثة فصول:

الفصل الأول بعنوان **"منطلقات تأسيسية في الاتجاه التّداوليّ"**، يبحث في أركان الصناعة النحوية، و تقييم التراكيب النحوية، وتأويل التراكيب النحوية، والتعريف بالتداولية.

والفصل الثاني بعنوان **"العناصر التّداوليّة الأساسية في تحليل الرضيّ"** تناول هذا الفصل الإشاريات من ناحية نظرية، وأخرى تطبيقية على النحو الآتي: أ- الإشاريات الشخصية وهي على نوعين: (الضمائر والنداء)، ب- الإشاريات الزمانية، ج- الإشاريات المكانية، د- إشاريات الخطاب، وانتهى بالحديث عن الأفعال الكلامية.

الفصل الثالث بعنوان "قواعد التخاطب في تحليل التراكيب التداوليّة" تحدث عن قواعد التخاطب (التعاون، والتأدب، والقصد، والإفادة) وما يندرج تحتها من قواعد.

وذيلت الدراسة بخاتمة أشارت الباحثة فيها إلى أهم نتائج البحث.

ويطيب لي في هذا المقام، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى من أعتز بخلقه ورفعته قبل علمه للذي علمنا وما زال يعلمنا الأستاذ للدكتور فيصل إبراهيم صفا- أطال الله في عمره وحفظه من كل سوء-، الذي لم يبخل عليّ في النصح والإرشاد ليكونَ العمل – بإذن الله تعالى- على أفضل وجه.

راجية المولى -عزّ وجلّ- أن أكون وفقت في عملي وأتممته على الوجه الذي يرتضيه أهل العلم والاختصاص، وأعوذ بالله من كل زلّة وسقطة.

الفصل الأول

منطلقات تأسيسية في الاتجاه التَداوليّ

المبحث الأول – أركان الصناعة النحوية

١- السماع
٢- القياس
٣- الإجماع

المبحث الثاني – تقييم التراكيب النحوية

١- الشاذ
٢- النادر
٤- القبيح
٥- الضعيف
٦- الضرورة

المبحث الثالث- تأويل التراكيب النحوية

١- التأويل بالقياس
٢- التأويل بالحمل على المعنى
٣ -التأويل بالحمل علىٰ اللفظ
٤- التأويل بالتقديم والتأخير

المبحث الرابع – التَداوليّة

الفصل الأول – منطلقات تأسيسية في الاتجاه التَداوليّ

يشتمل على عدة مباحث، وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول – أركان الصناعة النحوية

اعتمد النحاة في الحكم على المادة اللغوية على عدة أركان: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، والاستدلال*. وستقتصر الدراسة على ثلاثة أركان، وهي على النحو الآتي:

أولا – السماع

يعرّف السيوطي السماع بقوله[1]: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله – تعالى– وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم–، وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كل منها من الثبوت".

* **ومن الأمثلة على السماع، يقول الرضيّ في سياق حديثه عن الأفعال الناقصة[2]**: "..أن النهي يفيد التكرار، على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين، فحصل من هذا كله، أن نفي النفي يكون، أيضا، دائمًا، ونفي النفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النفي إثبات دائم، وهو المقصود. ولا يُجعل كلُّ فعل مفيد للنفي، داخل عليه النفي، بمعنى: كان دائمًا، بل ذلك **موقوف على السماع**، فلا يقال: ما انفصل أو ما فارق ضاربًا، ولا يقال مازلت أميرًا، ولا: ما أزول أميرًا".

---

* استصحاب الحال، قال ابن الأنباري في تعريفه: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل". انظر، السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص ٧٢. وانظر الجرجاني، شريف علي بن محمد. التعريفات. ط١. دار الكتب العلمية: بيروت،١٩٨٣ ص٢٢، في قوله: "الاستصحاب: هو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول". و انظر درويش، شوكت. الرخصة النحوية. ط١.وزارة الثقافة:عمان،٢٠٠٤م، ص ٥٠. في قوله:" أما الاستدلال فـ " يراد به البرهنة على على صحة ما ذهب إليه النحاة، إما باستصحاب الحال الذي هو: إبقاء اللفظ على ما يدل عليه، أو الجري في الاستعمال على ما هو الأصل ما دام لم يقم دليل على تغير اللفظ عن هذا الظاهر أو العدول في الاستعمال عن هذا الأصل".

١– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف: سوريا، (د ت)، ص ١٤.

٢– الأستراباذي، رضيّ الدين محمد شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب. ط١،عالم الكتب:القاهرة،٢٠٠٠، ١٩٦/٥.

ثانيًا- القياس

يقصد به[1] "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه". ومن الأمثلة التي أوردها الرضيّ على القياس ما يلي:

***وفي سياق حديثه عن فاء الجزاء، يقول الرضي[2]**: "ومعنى النفي في نحو: ما تأتينا فتحدثنا: إن تأتنا تحدثنا، انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان، كقوله تعالى[3]: "لا يُقضَى عَلَيهِمْ فَيَمُوتُوا". **هذا هو القياس**، وذلك لأن فاء الجزاء، قياسه أن يُجعل الفعل المتقدّم عليه الذي هو غير موجب: موجَبًا، ويدخل عليه كلمة (إن) ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءً، كما تقول في قوله تعالى[4]: "وَلا تَطْغَوا فِيهِ فَيَحلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي"، أي: إن تطغوا فحلول الغضب حاصل".

***وفي سياق حديثه عن معاني الأدوات الجازمة للفعل الواحد، يقول الرضي[5]**: "ثم اعلم أنّه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام، أيضًا كالغائب، لكن لما كثر استعماله حُذِفت اللام وحرف المضارع تخفيفًا، وبُني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة، وذلك لأنّه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله؛ وقد جاء في الحديث أمر المخاطب باللام، نحو: "لتزرّه، ولو بشوكة"، وفي آخر: "لتقوموا إلى مَصافّكم".

١- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٣٨.
٢- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٥/٧١ -٧٢.
٣- سورة فاطر، آية: ٣٦.
٤- سورة طه، آية: ٨١.
٥- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب٥/ ٩٠.

"وهو في الشعر أكثر[1]، قال:

لِتَقُم أنت يا ابن خير قُريش   فَلْتَقضّي حوائجَ المسلمينا[2]

والذي غرّ الكوفيون حتى قالوا: إنّه مجزوم والجازم مقدر، هو القياس المذكور، وأيضًا مجيئه باللام في الشعر، وأيضًا معاملة آخره معاملة المجزوم، وأيضًا الحمل على (لاء) النهي، فإنّها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب. قوله: "ولا النهي المطلوب بها الترك"، وهي تجزم بخلاف (لا) في النفي، وقد سُمع عن العرب بلا النفي، أيضًا، إذا صحّ قبلها (كي) نحو: جئته لا يكن له عليّ حجّة ولا يكون، ولا مَنْع أن تجعل (لا) في مثله للنفي".

ثالثًا – الإجماع

والمراد به[3]: "إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة ". وقال السيوطي[4]: "إجماع العرب حجة، ومن صوره أن يتكلم العربيّ بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه".

و قد خالف الرضيّ في كثير من تحليلاته إجماع النحاة، ومن ذلك، نذكر قولات للرضيّ على ذلك[5]: "وقال الكوفيون: " أنْ" المفتوحة، بمعنى المكسورة الشرطية، ويجوّزون مجيء "أنْ" المفتوحة شرطية، قالوا: القراءتان في قوله تعالى[6]: "أن تَضِل"، أي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد، أي بمعنى الشرط، و "ما" عندهم عِوض من الفعل المحذوف. ولا أرى قولهم بعيدًا من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه".

١- شرح الرضيّ عل كافية ابن الحاجب ٥/ ٩٠-٩١.

٢- البيت مجهول القائل، واستشهد الأسترابادي به على أن أمر المخاطب جاء فيه باللام، وهو في الشعر أكثر منه في النثر، أراد: قم، وكذا اللام في: "فَلْتَقضي" لأمر المخاطب، والياء لإشباع الكسرة. انظر شرح الرضيّ على الكافية، حاشية ٥/٩٠.

٣- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٣٥.

٤- السابق، ص٣٦.

٥- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢/٢٠٥-٢٠٦ .

٦- سورة البقرة، آية:٢٨٢.

المبحث الثاني – تقييم التراكيب النحوية

سيتناول هذا المبحث الحديث في تقييم المتواليات الآتية*:

أولا- الشاذ

يراد به(1): "ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره". و ورد ذكره في (التعريفات) على النحو الآتي(2): "ما يكون مخالفًا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته. فالشاذ على نوعين: شاذ مقبول، وشاذ مردود. أما الشاذ المقبول: هو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء، وأمّا الشاذ المردود هو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء".

ومن الأمثلة على الشاذ في شرح الرضيّ نورد بعض القولات على ذلك:

- الظروف وشبهها

يقول الرضيّ(3): "وسمع أبو الخطاب، مَن قيل له: (إليك)، فقال: (إليَّ)، أي أتنحّى فهو خبر شاذ، مخالف لقياس الباب، إذ قياس الظروف وشبهها أن تكون أوامر، فلا يقال: (عليَّ ودوني)، قياسا عليه".

---

* فتقييم التراكيب النحوية يضم القليل، والنادر، والشاذ، والضعيف، والضرورة، والقبيح، ولا يقال، ولم يرد، مردود. لا يقولون، لم يقل ....إلخ.

1- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٠.

2- الجرجاني، شريف.التعريفات، ص ١٢٤.

3- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣٢/٤.

* الظروف المضافة إلى الجمل

يقول الرضيّ[1]: "..فلا يقال: (آتيك يوم قدم زيد فيه)، لأن الربط الذي يُطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل بإضافة الظرف إلى الجملة وجَعْلِه ظرفًا لمضمونها، فيكون كأنك قلت: (يوم قدوم زيد فيه)، أي في اليوم، وذلك غير مستعمل، قال تعالى[2]: "يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ"، وقد يقول العوام: (يوم تسودّ فيه الوجوه)، ونحو ذلك، وهو شاذ".

ثانيًا- النادر

يراد به[3]: "ما قل وجوده وإن لم يخالف القياس". ومن الأمثلة على النادر في شرح الرضيّ نورد بعض القولات على ذلك:

* تمييز كم الاستفهامية والخبرية

يقول الرضيّ[4]: "والجرُّ في مميز الخبرية بإضافتها إليه خلافًا للفراء فإنه عنده بمن مقدرة، وهذا كما قال الخليل في: (لاهِ أبوك): إنه مجرور بلام مقدرة. وإنما جوّز الفراء عمل الجارّ المقدر ههنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادرًا، لكثرة دخول (من) على مميز الخبرية، نحو[5]: "وَكَم من مَّلَكٍ"، و "وَكَم من قَرْيَةٍ"[6] ، والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١٢٠/٤.
٢- سورة آل عمران، آية: ١٠٦.
٣- الجرجاني، شريف. التعريفات، ص ٢٣٩.
٤- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٩٢/٤.
٥- سورة النجم، آية:٢٦.
٦- سورة الأعراف، آية: ٤.

* المؤنث الحقيقي واللفظي

يقول الرضيّ[1]: "وإذا كان المؤنث اللفظي حقيقيّ التذكير، وليس بعلَم، كشاة ذكر، جاز في ضميره، وما أُشير به إليه: التذكير والتأنيث، نحو: عندي من الذكور حمامة حسَنة وحسَن، قال طرفة:[الطويل]

كَسامعتي شاة بحَوملَ مفردِ[2]

ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير، نحو غرفة حسنٌ. ولا يجوز أن يقال: صاح دجاجة أنثى على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيث، لأنك وإن ألغيتها، يبقى التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند، وهو في غاية الندرة".

ثالثًا- القبيح

يراد به[3]: "هو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب الآجل". ومن الأمثلة على القبيح في شرح الرضيّ نورد بعض القولات على ذلك:

* شرط جمع المذكر

يقول الرضيّ[4]: "ولتناسب الواوين، قبح قام رجل قاعدون غلمانه، كما قَبُحَ: يقعدون غلمانه، ولمَّا لم يكن في غير الوصف، والعَلم ما اختصًا به من المقتضيين للتصحيح لم يجوِّزوا تصحيحه".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب٤/٣٠١.

٢- ديوان طرفة بن العبد. تحقيق فوزي عطوي، دار صعب: بيروت،١٩٨٠م، ص٤٠، والبيت من المعلقة "لخولة أطلال" ، الشطر الأول من هذا البيت: مؤلّلتان تعرف العتقَ فيهما.

٣- الجرجاني، شريف. التعريفات، ص ١٧٢.

٤- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٤١.

* أحكام المضارع بعد حتى

يقول الرضيّ[1]: "وأما نحو سرت حتى أدخلها، فلفظ (إنما) يستعمل لمعنيين: إمّا لحصر الشيء كقولك: (إنما سرت أو قعدت)، إذا حصرت سيره؛ فيجوز الرفع على قبح، لأن الحصر كالنفي، إمّا للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادّعى الشجاعة والكرم والعلم: (إنما أنت شجاع)، أي فيك هذه الخصلة فقط، فيجوز الرفع، إذن بلا قبح ولا يجوز: (سرت حتى تغربُ الشمس) بالرفع، لأن السير لا يكون سببًا إلى الغروب، ويجوز (ما سرت إلا يومًا حتى أدخلُها) بالرفع، و(ما سرت إلا قليلا)، لأن النفي انقضى بإلا".

رابعًا- الضعيف

يراد به[2]: "هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت". وقد ذكره الشريف الجرجاني في موطن آخر بأنّه[3]: "ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بضم القاف في قرطاس بكسرها". ومن الأمثلة على الضعيف في شرح الرضيّ نورد بعض القولات على ذلك:

* حذف عامل خبر كان وشروطه

يقول الرضيّ[4]: "..إذ معنى: (إن كانَ معه)، أو (في يده سيف)، و: (إن كان في عمله خير): معنى غير مقصود، لأن مراد المتكلم: (إن كان نفس عمله خيرًا)، و(إن كان ما قَتل به سيفًا)، لا: أن له أعمالا وفي تلك الأعمال خير، ولا أن في يده، أو في صحبته وقت القتل سيفًا. هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٥/٦٠.

٢- الجرجاني،شريف. التعريفات،ص ١٢٤.

٣- السابق، ص ١٣٨.

٤- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب٢/٢٠٣.

* أفعل التعجب

يقول الرضيّ[1]: "وقال الفراء، وابن درستويه: (ما استفهامية)، ما بعدها خبرها، وهو قويّ من حيث المعنى لأنه، كأنّه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى[2]: "وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ"، و: أتدري مَن هو؟ و: لله درُه أيُّ رجل كان؟، قال: [الطويل]

وَللهِ عَيْنَا حَبْتَر أَيَّمَا فَتَى [3]

قيل: مذهبه ضعيف، من حيث إنه نُقل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت".

خامسًا- الضرورة

فالضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له[4]، و يراد بها في عرف النحاة[5]: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفًا". فالضرورة خاصة بالشعر، إذ يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره.

وقد ربط الرضيّ الضرورة بما يحوج إليها من سلامة الوزن والقافية، بتأكيده غير مرة أنه مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة، وقال في مكان آخر[6]: "إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم، اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٥/٢٥٠.

٢- سورة الإنفطار، آية: ١٧.

٣- ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، رقم البيت(١٧)ص ١، صدر البيت: فأومأتُ إيماءً خَفِيًا لِحَبْتَرٍ من قصيدة مطلعها: عجبت من السّارين والريح قرّ إلى ضوء نار بين فردة والرّحى.

٤- الجرجاني، شريف. التعريفات، ص ١٣٨.

٥- سيبويه.أبو بشر بن عثمان. الكتاب. ط١. تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت (د ت)،١/ ٢٦.

٦- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١/٣٥٠ .

"وقال: [الوافر]

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها   ولَيسَ عَليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[1]

وعند يونس يُنصب رجوعًا به إلى حركته الإعرابية لمّا اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن[2]" "فنصّ الرضيّ على أن يكتفي من الضرورة بما يفي باستقامة صنعة الشعر يدل على ربطه إياها بما لها من أثر في استقامة الوزن والقافية".[3] وهو عند سيبويه[4] محمول، أيضا، على الضرورة.

المبحث الثالث- تأويل التراكيب النحوية

يقال[5]: "أوّلَ الكلامَ تأويلا وتأوّله دبّره وقدّره وأوّله وتأوّله فَسَّره" بالتدبر والتقدير والتفسير، فالتفسير يقترب معناه اللغوي من التأويل ودليل ذلك" الفَسْرُ: البيان. فسر الشيءَ يفسِرُه، بالكسرة وتفسرُه بالضم، فسْرًا وفَسَّرَهُ، والتفسير مثله. و يقول ابن الأعرابي[6]: التفسير والتأويل والمعنى واحد". وفي الاصطلاح[7]: "إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول".

١- ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق سعدي ضنّاوي. ط١، دار صادر: بيروت،١٩٩٨م. ص ١٨٩.

٢- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١/٣٥٠.

٣- فلفل، محمد عبدو. اللغة الشعرية عند النحاة دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربيّ. ط١، دار جرير: عمان،٢٠٠٧م، ص ١٢٨.

٤- سيبويه، الكتاب٢/٢٠٢.

٥- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. ط١. تحقيق أمين عبدالوهاب ومحمد العبيديّ.دار إحياء التراث العربيّ:بيروت،١٩٩٥. مادة (أول).

٦- انظر السابق مادة (فسر)

٧- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. المزهر في علوم اللغة وأنواعها.تحقيق محمد أحمد بك وآخرون، منشورات المكتبة العصرية: بيروت، ١٩٨٦، ٢٥٨/١ .

وقد ذكر محمد عيد تعريفًا آخر للتأويل بأنه[1]: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر، وأنّ قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه".

"كما أنّ كلّ من يترسم آراء الخليل التي ساقها سيبويه[2] في (كتابه) يلحظ كثرة تحليل الخليل للعبارات، وكثرة تخريجه لها إذا اصطدمت بالقواعد، فكلّما اصطدم شاهدٌ نطقت به العرب بقاعدة نحوية استظهرها، عمل على أن يجد تأويلا مناسبا، بحيث لا يتعارض معها، كما عرف بفتحة الإعراب ما يمكن تسميته بالاحتمالات الإعرابية الممكنة في المقال الواحد، نحو: (مررت به المسكينِ)، فالجر على البدل قبله، والرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف، أو مبتدأ مؤخر خبره الجملة الفعلية، والنصب بإضمار فعل على معنى التوهم".

فالاحتمالات الإعرابية تعد جزءًا مهما في تأويل ما خرج على القواعد التي أصّل لها النحاة. فالتأويل – كما يرى شوكت درويش[3]– "رد الآبدة إلى أحد الأصول الثابتة بواسطة التقدير، أو التضمين، أو التفسير أو السبك، أو الفك*".

١- عيد، محمد.أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب:القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٨٥.

٢- صلاح الدين، ملاّوي." قراءات على هامش النظرية الخليلية (بحث في المقولة العاملية)". مجلة المخبر، وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها – جامعة بسكرة،العدد الأول، ٢٠٠٩، ص ١٣٠.

٣- درويش، شوكت. الرخصة النحوية، ص٥٢.

* فالتقدير يكون في (الحذف و الزيادة والإضمار والقلب والنقل والإعلال والإبدال والفصل والتقديم والتأخير)، والتضمين يكون بـــ (الاعتداد بالمعنى دون المبنى، والتفسير)، والفك بـــ (اعتبار (إذما) الشرطية مكونة من إذ الظرفية وما الزائدة للتأكيد)، والسبك يكون في (اعتبار أن والفعل في قوة المصدر، وسموها مصدرا مؤولا). للاستزادة انظر درويش شوكت، الرخصة النحوية، ص ٥٢-٥٣.

أولا- التأويل بالقياس

فالمواقف التي دارت بين الحضرمي والفرزدق فتحت بابًا للنحاة فيما بعد بأن يتأولوا، وتتضح هذه المواقف بالأمثلة الآتية، كما ذكرها عفيف دمشقية[1]:

أ- أنشد الفرزدق قصيدته التي مطلعها: [الطويل]

عَزَفْتَ بأعشاشٍ ومَا كِدْتَ تَعْزِفُ   وَأَنكَرْتَ مِنْ حَدْراءَ ما كنتَ تَعْرِفُ[2]

فلما وصل إلى البيت الذي يقول فيه: [الطويل]

وَعَضُّ زَمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لمْ يَدَعْ   مِنَ المالِ إلاّ مُسَحَتا أوْ مجلفٌ[3]

اعترض عليه الحضرمي[4] بأن القياس النحوي يأبى رفع "مجلف"، وسأله منكرا: على أي شيء رفعت مجلفا؟ وأجابه الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا.

ب- وأنشد الفرزدق في مديح يزيد بن عبد الملك: [البسيط]

مُسْتَقْبِلِينَ شَمالَ الشّامِ تَضْرِبُنا   بحاصِبٍ كَنَديفِ القُطنِ مَنْثورِ[5]

عَلـى عَمَائِمَنا يُـلْقَى، وَأَرْحُلِنَـا   عَلى زَوَاحِفَ تُزجَى مخها ريرُ[6]

فقال الحضرمي: لسأت، إنما هو "مخها رير" وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. وبناء على إلحاح الحضرمي اضطر الفرزدق إلى تغيير الشطر الثاني فأصبح: "على زواحف تزجيها محاسير".

١- دمشقية، عفيف.تجديد النحو العربيّ. معهد الإنماء العربيّ: بيروت ، ١٩٨١، ص ١٢٠-١٢١ .

٢- ديوان الفرزدق، دار صادر: بيروت، المجلد الثاني، قصيدة (عزفت بأعشاش)، ص ٢٣.

٣- السابق ، المجلد الثاني، ص ٢٦. وقد ورد الشطر الثاني في الديوان على النحو الآتي: من المال إلا مسحتا أو مُجَرّفُ

٤- دمشقية، عفيف.تجديد النحو العربيّ. ص ١٢١- ١٢٢.

٥- ديوان الفرزدق، المجلد الأول، البيت الثالث، ص ٢١٣.

٦- السابق نفس الصفحة، البيت الرابع. وقد ورد الشطر الثاني في الديوان على النحو الآتي: عَلى زَوَاحفَ تُزْجيها مَحاسير.

ج- تضايق الفرزدق من تصدي الحضرمي المستمر له فهجاه في قصيدة جاء خلالها هذا البيت[1]: [الطويل]

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْته وَلكنَّ عَبْدَاللهِ مَوْلَى مواليا[2]

فما كاد النحوي يسمعه حتى قال: "أخطأت أخطأت، إنما هو مولى موالٍ". وقد كان الفـــرزدق على حق حين قال للحضرمي "عليكم أن تتأولوا". فالمواقف السابقة تشير إلى أن الحضرمي كان يتصدى فيها لما كان يعتبره "سقطات" لغوية من الفرزدق.

ثانيًا- التأويل بالحمل على المعنى

من أساليب العربيّة أن يحمل المتكلم بعض ألفاظه على معناها، فيعاملها بما يستحق في تلك الحال من حيث عود الضمائر والصرف وعدمه وغير ذلك.[3] يقول ابن جني في ذلك[4]: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ؛ كقولك: (شكرت من أحسنوا إليّ على فعله) ولو قلت: (شكرت من أحسن إليّ على فعلهم) جاز. فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) في قوله: [الطويل]

كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما[5]

عائدا على الأعالي في المعنى؛ إذ كانا أعليين اثنين؛ لأنه موضع قد تُرِك فيه لفظ التثنية حملا على المعنى؛ لأنه جعل كل جهة منهما أعلى، كقولهم: (شابت مفارقه)، و(هذا بعير ذو عثَانين) ونحو ذلك، أو لأن الأعليين شيئان من شيئين. فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه، لأنه انتكاث وتراجع، فجرى ذلك مجرى ادّغام الملحق وتوكيد ما حُذِف".

١- دمشقية، عفيف. تجديد النحو العربيّ، ص ١٢٢.

٢- ينسب هذا البيت للفرزدق، ولم أعثر عليه في ديوانه.

٣- السبيهين،محمد بن الحسن،مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي،ط١،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،٢٠٠٥م، ، ص٤٢٧ .

٤- ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربيّ: بيروت، ٢/٤٢٠-٤٢١ .

٥- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف: مصر، قصيدة رقم ١٧، البيت الثاني، ص ٣٠٨. والشطر الأول من القصيدة : أقامت على رَبْعيهما جَارَتا صَفًا.

فالحمل على المعنى كثير في كلامهم، إذ تداوله النحاة المتقدمون والمتأخرون، ومن مسائل الحمل على المعنى، قول سيبويه[1]: "قال الشاعر، وهو رجل من بني كلاب [الطويل]

وإنّ كِلابًا هذه عَشْرُ أبْطُنٍ وأنتَ بَريءٌ مِنْ قَبَائِلِها العَشْرِ[2]

فذكّر العدد مع المعدود المذكر[3]، وكان حقّه أن يقول في العدد (عَشْرة)، ولكنّه خالف في ذلك ذهابًا إلى المعنى؛ لأنه حَمَل المعدود (أبطن) على معنى (قبائل)، وأبان عن ذلك في عجز البيت بقوله: "من قبائلها العشر". ومن ذلك – أيضا – ، قول الرضي[4]: "وإنما جاز (مررت برجل قائم أبواه لا قاعِدَيْنِ)، وإن لم يكن في (قاعدَيْنِ) ضمير راجع إلى الموصوف، حملا على المعنى، لأن المعنى: (لا قاعد أبواه). فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير، وذلك لأن الضمير المستكنّ المثنىّ في (قاعدين) راجع إلى المضاف مع المضاف إليه، أعني (أبواه)، والمضاف إليه ضمير راجع إلى الموصوف".

ثالثًا- التأويل بالحمل على اللفظ

من المسائل التي يجوز فيها الحمل على المعنى، و الحمل على اللفظ مسألة تنكير (كم)، من ذلك قول الرضي[5]: "و(كم) في حالتيها، مفرد اللفظ، مذكر، قال الأندلسي، فيجوز الحمل على اللفظ، نحو: (كم رجلا جاءك) مع أن المسئول عنه مثنى أو مجموع. ويجوز الحمل على المعنى، نحو: (كم رجلا جاءاك أو جاؤوك)، وكذا الخبرية".

١- سيبويه،الكتاب. ٣/٥٦٥ .

٢- قائل هذا البيت هو نواح الكلابي كما ورد في حاشية (الكتاب) لسيبويه، انظر ٣/٥٦٥ .

٣- سيبويه، الكتاب٣/ ٥٦٥

٤ ـ شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣/٢٣ .

٥- السابق ٤/١٠٢.

وقوله[1]: "وإلحاق التاء بـــ (كلا) مضافًا إلى مؤنث أفصح من تجريده، نحو: (كلا المرأتين).

ويجوز الحمل على اللفظ مرة، وعلى المعنى أخرى".

رابعًا- التأويل بالتقديم والتأخير

يراد بالتقديم والتأخير أن تخالف عناصر التركيب الترتيب الأصلي في السياق فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم. ومن ذلك قول ابن جني[2]: "أما قوله: [الوافر]

أَلا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ   عَلَيْكِ وَرَحمةُ اللهِ السّلامُ[3]

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها: (عليك السلام ورحمة الله). وهذا وجه؛ إلا أن عندي فيه وجها لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبل العطف. وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفا على الضمير في (عليك). وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء، وخبره مقدّم عليه، وهو (عليك) ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم. لكن فيه للعطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه".

* **أصل المبتدأ التقديم**

و قد فسر الرضيّ قول ابن الحاجب[4]: "وأصل المتبدأ التقديم، ومن ثمّ جاز (في داره زيدٌ)، وامتنع:(صاحبُها في الدار)". على النحو الآتي[5]: "قوله: "ومِن ثَمّ" أي ومن وجهة كون أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، يعني إنْ قيل لِمَ جازت وفيها إضمارٌ قبل الذكر؟"

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب١/٨٢.
٢- ابن جني، الخصائص٢/٣٨٦.
٣- ديوان الأحوص الأنصاري، ص ١٨٩.
٤- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١/٢٢٣.
٥- السابق، ١/٢٢٤.

ويقول الرضي[1]: "قلنا: لأن أصل المبتدأ التّقديم، فالتّقدير (زيد في داره)، فالمعود إليه بعد الضّمير لفظًا وقبله تقديرًا. قوله: "وامتنع صاحبُها في الدّار" امتناع هذه أيضًا معلّلٌ بكون أصل المبتدأ التّقديم، فيكون الضمير في (صاحبها) راجعًا إلى الدّار المؤخر عن صاحبها لفظًا وأصلا، فيكون ضميرًا قبل الذكر فلا يجوز. ومن ثمّ جوّز: (ضَرَبَ غلامهُ زيدًا) ينبغي أن يجوّز هذا، لأن طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل أشدّ".

وينتقد الرضيّ ابن الحاجب على عدم اهتمامه في ذكر المواطن التي يجوز فيها التقديم والتأخير، وتنكير المبتدأ، بقوله[2]: "وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنّف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ، والمواضع التي يجب فيها تأخيره، ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ".

فالترخص في قرينة الرتبة – كما يرى محمد حماسة – يعد ملمحا من الملامح التي سمحت به العربيّة، إذ يقول[3]: "إن التقديم والتأخير ملمح من الملامح التي سمحت به، ومهدت له العلامة الإعرابية وحرية الرتبة في كثير من الأبواب النحوية، وقد اكتسبت العربيّة بالتقديم والتأخير مرونة وضربا من التوسع في الكلام، لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع، وهما في حاجة إلى لون من التصرف في القول يُحكم الصنعة مع الدلالة في الوقت نفسه على ضروب أُخر من المعاني لا يفيدها الترتيب المألوف".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٢٤/١.

٢- السابق، نفس الصفحة.

٣- عبد اللطيف، محمد حماسة. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. دار غريب: القاهرة،٢٠٠١، ص ٣٢٤.

المبحث الرابع – التّداوليّة

لقد ارتبط تحديد التعريف الاصطلاحي للتّداوليّة[١] دائما بالتمييز بينها وبين الدلالة من ناحية، والتمييز بينها وبين النحو من ناحية أخرى، وقد بدأ هذا الارتباط من البدايات الأولى التي عرض فيها موريس سنة (١٩٣٨م) تعريف التّداوليّة مقارنًا بالنحو والدلالة، ثم توالت الأبحاث والدراسات التي اتخذت من تمييز موريس منطلقًا كما اتخذت من تعريفه منطلقا لبناء التعريف الاصطلاحي على هذا التمييز.

فقد ميّز بين مختلف الاختصاصات التي تعالج اللغة، وهي[٢]: **علم التراكيب (وبالإجمال علم النحو الذي يقتصر على دراسة العلاقات بين العلامات)، وعلم الدلالة (الذي يدور على الدلالة التي تتحدد بعلاقة تعيين المعنى الحقيقي القائمة بين العلامات وما تدل عليه)، وأخيرًا التّداوليّة (تعنى بالعلاقات بين العلامات ومستخدميها).**

والذي استقر في ذهن موريس[٣] أنّ التّداوليّة تقتصرعلى دراسة ضمـــــائر المتكلم والخطاب وظرفي المكان والزمان (الآن، هنا) والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئيًا خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل.

و تذكر فرانسواز تعريفًا بدائيًا للتّداوليّة بأنّها[٤]: **"علم يعالج علاقة العلامات بمؤولاتهـــا".** وهذا التعريف نجده متداولا عند الكثيرين.

١– بلبع،عيد."التّداوليّة البعد الثالث في سيميوطيقا موريس" مجلة فصول،العدد ٦٦(٢٠٠٥)، ص ٤٠.

٢– السابق، نفس الصفحة.

٣– روبول،آن،وجاك موشلار.التّداوليّة اليوم علم جديد في التواصل.ط١.ترجمة سيف الدين دغفــوش.دار الطليعــة :بيـــروت،٢٠٠٣، ص٢٩.

٤– أرمينكو، فرانسواز.المقاربة التّداوليّة. (د ط) ترجمة سعيد بحيري.مركز الإنماء القومي. (دت)، ص ٢٩.

ومن التّعريفات التّي رصدها (فيليب بلانشيه) في كتابه "التّداوليّة من أوستن إلى غوفمان" ما يلي[١]: ما ورد في الموسوعة الكونية (Encyclopedia Universalis) بـأنّ التّداوليّة: "**هي مجموعة من البحوث المنطقية اللّسانية وهي كذلك الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقية والمرجعية والمقامية والحدثية البشرية**"، و التعريف الذي أتى به (أ . م ديلر و ف . ريكاناتي): "**أنّها تمثل دراسة تهتم باللغة في الخطاب، وتنظر في الوسميات الخاصة به، قصد تأكيد طابعه التخاطبي**". وما أتى به (ف. جاك): "**دراسة للغة بوصفها ظاهرة خطابية تواصلية اجتماعية، في نفس الوقت**".

وأخيرًا ما أتى به (ل. سفز)[٢]: "**هي الدراسة أو التخصص الذي يندرج ضمن اللّسانيات، ويهتمّ أكثر باستعمال اللغة في التواصل**".

نلحظ من التعريفات التي رصدها بلانشيه في كتابه المشار إليه سابقًا ما يلي:

أولا- أنّ التّداوليّة معنية بدراسة اللغة في الاستعمال،

ثانيًا- تركز على دراسة اللغة في الخطاب مع مراعاة القيم التواصلية والخطابية،

ثالثًا- وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقية والمرجعية والمقامية والحدثية البشرية.

ورصد محمود نحلة في كتابه "**آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**" عدة تعريفات للتّداوليّة، وهي[٣]: "**دراسة جوانب السياق Aspects of context التي تشفر شكليا في تراكيب اللغة وهي عندئذ جزء من مقدرة المستعمل**" و كذلك هي: "**فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو هو دراسة معنى المتكلم**".

١- بلانشيه،فيليب. التّداوليّة من أوستن إلى غوفمان.ط١.ترجمة صابر الحباشنة .دار الحوار:سوريا،٢٠٠٧.ص١٨-١٩.

٢- السابق، نفس الصفحة.

٣- نحلة، محمود أحمد. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ١٢.

ويذكر محمود نحلة[١]: "أنّ بعض الباحثين رأى أن للمعنى مستويات ثلاثة: المعنى اللغـوي، وهو المعنى المأخوذ مباشرة من دلالة الكلمات والضمائر والجمل، ومعنى الكلام وهـو المعنـى السياقي، ثم المعنى الكامن أو الموجـود بالقوة وهو معنى المتكلم. ويعرف التّداوليّة بأنّهـا[٢]: "**دراسة اللغة في الاستعمال أو فـي التواصل**". لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئًا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل فـي تـداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي ،اجتماعي، لغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما".

فالتعريفات التي رصدها محمود نحلة– في كتابه السابق الذكر– تتفق في جانـب منهـا مـع التعريفات التي رصدها بلانشيه، بأنّ التّداوليّة "**دراسة اللغة في الاستعمال**" وهذا ما نحاول تبنيـه في بحثنا من بدايته إلى نهايته، بالإضافة إلى كل من التعريف الذي رصده محمود نحلة، وهـو: "**فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو هو دراسة معنى المتكلم**" والتعريف الذي ذكره كل من (جيفري ليش) و(جيني توماس) بأنّها[٣]: "**دراسة المعنى في الألفاظ اللغوية عند مستخدميها ومفسريها**".

ويرى مسعود صحراوي أنّ التّداوليّة[٤]: "**علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغويـة فـي مجال الاستعمال، ويدمج، من ثمّ، مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصـل اللغـوي وتفسيره**".

١- نحله، محمود. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص١٣.

٢- السابق، ص١٤.

٣- ليش،جيفري وجيني توماس."اللغة والمعنى والسياق:البراغماتية (المعنى في السياق)". الموسوعة اللغوية. ج١.كلية اللغات:جامعة الملك سعود، ص ١٧٣.

٤- صحراوي، مسعود. التّداوليّة عند العلماء العرب.ط١.دار الطليعة :بيروت،٢٠٠٥،ص١٦.

و يذكر استيتية تعريفًا لـــ (Stephen Levin Son)[1]: "**هي تلك العلاقات المقننة القائمـــة بين اللغة والسياقات التي تستعمل فيها، أو العلاقات التي تشير إليها التراكيب اللغوية**".

فالتّداوليّة قائمة على دراسة اللغة في الاستعمال. بغض النظر عن ترجمة محمد علي[2] الـــذي يرى أن مصطلح (Pragmatics) ذو أصل إغريقي يعني علم الاستعمال، ولذا يمكـــن ترجمتـــه حرفيًا بعلم الاستعمال، وهو يرى أن ترجمته بعلم التخاطب أكثر قبولا من علم الاستعمال مستندًا في ترجيح ترجمة (Pragmatics) بعلم التخاطب على غيره من الترجمات بتعريف بيتر فراندي له، حيث يقول: "**البراغماتية دراسة اللغة المستعملة في التخاطب وأصول الاستعمال المرتبطـــة بها**".

فمحمد علي[3]يرى أن مصطلح (Pragmatics) يطلق على الدراسة التي تعنى بالمعنى في السياقات الفعلية للكلام، وهو ما يتفق مع معناه الحرفي وهو "**علم الاستعمال**". فالاستعمال في التراث البلاغي والأصولي يطلق على النشاط الذي يقوم به المتكلم في عملية التخاطب.

١- استيتيه، سمير شريف.منازل الرؤية منهج تكاملي في قراءة النص. ط١.دار وائل للنشر:عمان،٢٠٠٣ص ١٠٨.

٢- يونس، محمد محمد علي.تصنيف المعنى بين ابن الحاجب وبول غرايس"، أبحاث اليرموك، سلـسلة الآداب واللغويـــات، ص١٩٩ من حاشية البحث.

٣- يونس، محمد علي. تصنيف المعنى بين ابن الحاجب وبول غرايس، ص ١٩٩من حاشية البحث.

الفصل الثاني

العناصر التّداوليّة الأساسية في تحليل الرضيّ

أولا- الإشاريات

أ- الإشاريات الشخصية

١-أ الضمائر

١-ب النداء

ب- الإشاريات الزمانية

ج- الإشاريات المكانية

د- إشاريات الخطاب

٢- الأفعال الكلاميّة

الفصل الثاني – العناصر التّداوليّة الأساسية في تحليل الرضيّ

سيتناول هذا الفصل الحديث عن العناصر التّداوليّة الآتية:

أولا– الإشاريات

تعد الإشاريات من أهم العناصر اللغوية التي يتحدد معناها في إطار المقام وتتفرع الإشاريات إلى أربعة أنواع، وهي على النحو الآتي:

أ– الإشاريات الشخصية

يقصد البحث بـــ "**الإشاريات الشخصية**" العناصر الإشارية الدالة على الشخص، وهي علـــى النحو الآتي:

أ–١ الضمائر

يقصد بها الضمائر الدالة على الشخص، فالمضمر[١]: "ما وضع لمـــتكلّم، أو مخاطـــب، أو غائب تقدم ذكره لفظًا، أو معنى، أو حكمًا"، ويرى الرضيّ أن المقصود من وضع المضمرات[٢]: "رفع الالتباس، فإن (أنا)، و(أنت)، لا يصلحان إلا لمعيَّنين، وكذا ضمير الغائب نصّ في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: (جاءني زيد وإيّاه ضربت)، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتبـــاس الاختصار".

ونعرض في الصفحات الموالية نصوصًا من عند الرضيّ تشف عـــن الوظيفـــة التّداوليّـــة للعنصر الإشاري ههنا وهو الضمير.

١– شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب٣ /١٣٧.

٢– السابق، ١٣٨/٣.

* مسألة استعمال الضمير المنفصل مقام المتصل

لا يجيز الرضيّ [1]التركيب الإشاري "ضرب أنا" لوجود التركيب (ضربت)، فـ (ضربت) = (ضرب أنا) في المعنى، وبما أنهما متساويان في المعنى لجأ الرضيّ إلى الاختصار فوجد أن (ضربت) أخصر لفظًا من (ضرب أنا) . فالاختصار– كما يرى الأوراغي[2] – "اختزال يقع في القول وليس في الكلام، يحصل بإسقاط مكوّن أو أكثر من البنية القولية من غير أن يترتب عنه، بشهادة دليل، سقوط المقابل من البنية الكلاميّة. ويكون المختزل مع وجود الدليل عليه كالثابت في القول الماثل في بنيته".

• الموصول أو موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم أو المخاطب

ومنه عند الرضيّ[3]: "وإن كان الموصول أو موصوفه مخبرًا عنه بالمتكلم أو المخاطب، لم يجز الحمل على المعنى، فلا يجوز: (الذي ضربتُ أنا)، و (الذي ضربتَ أنت)، إذ لا فائدة إذًا في الإخبار، لأنك إذا قلت: (الذي ضربتُ)، فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم، فيبقى الإخبار بأنا لغوًا. وكذا قولك: (الذي قلتَ أنت)، فظهر بهذا أنّ قوله: (القاتلي أنت أنا) ليس بوجه، والوجه أن يقال: (القاتلُه أنت أنا)".

فلم يجز الرضيّ (الذي ضربتُ أنا)، و(الذي ضربتَ أنت) لعدم تحقق الفائدة في الإخبار، فـ "الإخبار" – في الأصل – معلومة يجهلها المخاطب، وبما أن المخاطب على علم بأن (الضارب هو المتكلم)، رأى الرضيّ أن الإخبار بـ (أنا) و(أنت) لغوٌ وذلك لأن (أنا) و (أنت) هنا ليس توكيدًا للضمير المتصل ليكون مقبولا، وإنما أريد أن يكون خبرًا.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١٦٨/٣ .

٢- انظر الأوراغي،محمد. الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية،ط١،دار الأمان للنشر والتوزيع،الرباط،٢٠٠١، ص٢٢١.

٣- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣ /٢٦٥.

ولما كان المسند إليه (المبتدأ) متضمنًا لضمير المتكلم أو المخاطب كان الإخبار بإعادة الضمير المتضمَّن غير مفيد، فكان تداوليًا غير جائز، ومثل هذا يقال في البنية (القاتلي أنت أنا)، فقد تضمن المبتدأ ضمير المتكلم، فكان الإخبار بالصورة الضميرية المساوية إشاريًا للصورة المتصلة بالمبتدأ غير مفيد، وكونه غير مفيد يعني أن البنية من الوجهة التواصلية غير جائزة.

على الجملة يريد الأستراباذي أن يقول بأنّه يشترط في الخبر (خبر المسند إليه أو ما هو في منزلته) أن يقدم معلومة غير المعلومة الوارد ذكرها مع المبتدأ، لتحدث الفائدة. لمّا أنْ أخبر بما يساوي المعلومة المذكورة مع المبتدأ، فذلك يعني أنّني لم أضف إلى ما لدى المخاطب من معلومات شيئًا؛ إذ نفترض أن المسند إليه – في الأصل- معلومة مشتركة بين طرفي الكلام، فكان الأصل أن يأتي الخبر مضيفًا ما هو جديد، فيكون مفيدًا، ومن ثم جائزًا تداوليًا. وكذلك قوله (القاتلي أنت أنا) ليس بوجه، والوجه الصحيح لهذا التركيب هو قوله: (القاتلُه أنت أنا).

* الفصل بين المبتدأ وخبريه

ومنه عند الرضيّ، أي التركيب الإشاري[1]: "وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو: (هذا الحلو هو الحامض) حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول. وأنا لا أعرف به شاهدًا قطعيًا. ولا يتقدم الفصل مع الخبر المقدم نحو: (هو القائم زيد) لأمنهم من التباس الخبر بالصفة، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٠٧/٣

و يستند الرضيّ[١] في جواز الفصل بين المبتدأ وخبريه (هذا الحلو هو الحامض) على قاعدة أمن اللبس، فـ"أمن اللبس" يقوم على مقصد مهم من مقاصد اللغة، هو الإفـادة. فتحقيـق أمـن اللبس[٢] أهم ما تحرص عليه اللغة؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكونَ وسيلة للتفاهم والتخاطب. فاللبس بأي صورة من صوره محذور لأنه يتنافى مع مقاصد اللغة في التعبير عمّـا يختزنـه الإنسان من أفكار تعبر عن حاجاته المختلفة. سواء أكان هذا الإنسان مرسلا أم مرسلا إليه.

ويرى رابح بومعزة[٣] أن لأمن اللبس في النحو حرية في إدارة الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وحذفا، وزيادة. كما أن أمن اللبس يعدّ مطلبا أساسيًا من مطالب الموقف الكلاميّ الحي عند مستعملي اللغة. وأهم هذه الصور التطبيقية (المسوغات). وهي علل تجيز كسر قاعدة الباب العامة من نحو التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والذكر والحذف في الجمل والوحدات الإسنادية الوظيفية المحولة.

* **المضمر لا يؤكد به المظهر**

و يقول الرضيّ[٤]: "ويرد عليهم أن المضمر لا يؤكد به المظهر، **فلا يقال: (جاءني زيد هو)** على أن الضمير لزيد، ونحن نقول: (إن زيدًا هو القائم). ويرد عليهم أيضًا أن اللام الداخلة في خبر إن لا تدخل في تأكيد الاسم، **فلا يقال: (إن زيدًا لنفسه كريم)**".

ويقول الرضيّ[٥]: "**فلا يقال مثلا، هو الذباب يطير**". فالضمير(هو) مـبهم ويفتـرض بـالخبر (الذباب يطير) أن يكون مفسرًا للمبهم ويشترط بالإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الـشأن، وعبارة (الذباب يطير) على العكس من ذلك.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣/٢٠٧.

٢- بومعزة، رابح. التحويل في النحو العربيّ مفهومه أنواعه صورة البنية العميقة للـصيغ والتراكيـب المحولـة.ط١.عـالم الكتـب الحديث:الأردن،٢٠٠٨، ص ٥٧.

٣- السابق، ص ٥٧.

٤- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣/٢١٠ .

٥- السابق ٣/٢١٢.

و يقول الرضيّ[1]: "والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا، لا بدَّ أن يكون مضمون الجملة المفسِّرة شيئًا عظيمًا يعتنى به، فلا يقال: مثلا، (هو الذباب يطير)".

ولما كان التفسير المقدم بالعبارة (الذباب يطير) مما يعلمه المخاطب وغيره لشيوعه، لم يكن التفسير معظمًا للأمر ولا مفخمًا للشأن؛ وبذا تنتفي الفائدة (التعظيم والتفخيم) فنحكم على التركيب بأنه غير جائز. غير أنه لا بدّ هنا من أن نضيف بأنّه إذا قيلت مثل هذه العبارة في سياق كان فيه موضوع الحديث تافهًا، وصدرت العبارة من المتكلم فيمكن القول حينذاك بأن المتكلم أراد الاستخفاف بالموضوع ومتناوله:

(هو الأمير مقبل) ≠ (هو الذباب يطير)

(تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن) ≠ (تحقير الأمر، وتقليل الشأن)

فالأساس الذي اعتمده الرضيّ في تحليله هو وجود سؤال مقدّر، تقول مثلا[2]: "هو الأمير مقبلٌ، كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر، فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل، أي الشأن هذا".

أ-٢ النداء

يعد "النداء" من الإشاريات الشخصية[3]، وهو إشارة إلى المخاطب لتنبيهه أو توجيهه أو استدعائه. فالنداء لا يفهم إلا إذا اتضح المرجع الذي يشير إليه.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣/٢١٢.

٢- السابق، نفس الصفحة.

٣- انظر نحلة، محمود. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٢م، ص١٩.

ويرى مبارك تريكي[1] أن الجملة الندائية لها أهمية في العملية التواصلية التبليغية باعتبارها وحدة قاعدية في الخطابين الشفهي والكتابي، وكما تكمن أهمية النداء في كون البنية الخطابية أكثر دورانا على الألسنة والأقلام، لما تتمتع به هذه البنية من قدرة على التعبير عن مختلف الأغراض، والمشاعر الإنسانية.

فالنداء هو الطريقة المثلى بصيغته الظاهرة والمحذوفة، ولأشكاله المختلفة، وأساليبه المتنوعة للتعبير، وأخيرًا يرى مبارك تريكي[2] أنّ النداء من أبرز أدوات التخاطب الخاصة بالعملية التواصلية، لأنه يجسد دورة التخاطب.

وينقل الرضيّ قول المصنف، إذ يقول[3]: "المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا".

وبخصوص الجانب الإشاري في مسألة (النداء) نورد قولات للرضيّ ههنا، ومن ذلك:

* **مسألة استعمال أسلوب الاستغاثة في النداء العادي الإخباري**

يقول الرضيّ[4]: "ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة. فلو قلت: (يا لزيد قد كان كذا) وأنت تحدثه لم يجز".

فلم يُجِز الرضيّ (يا لزيد قد كان كذا) لعدم تضمنه معنى من المعاني التي ذكرها من مثل: الاستغاثة، و التعجب، والتهديد. لأن الاستغاثة – مثلا- لا ينتفع معها – على ما يبدو- أن يكون المستغاث في وضع عادي ليكون متلقيًا للإخبار العادي فمعنى (الاستغاثة) يقتضي تداوليًا وصفًا غير عادي، وأنْ يكون الكلام قصيرًا بحيث لا يضيع معه الغرض من النداء.

١- انظر مبارك تريكي، مجلة حوليات التراث العدد ٢٠٠٧/٠٧ " النداء بين النحويين والبلاغيين "، مستغانم (الجزائر)، ص١٣٧-١٣٨ .

٢- السابق، ص١٣٨.

٣- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣٤٥/١.

٤- السابق٣٤٥/١.

ب- الإشاريات الزمانية

الإشاريات الزمانية[1] كلمات تدل على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان التكلم فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام. فإذا لم يُعْرَفْ زمن التكلم التبس الأمر على السامع.

فزمن التكلم هو الذي يحدد المقصود من ساعة معينة فهناك كلمات لا يتضح معناها إلا بالإشارة إلى زمان بعينه بالقياس إلى زمن التكلم أو مركز الإشارة الزمنية.

ويقول الرضيّ[2] : "و(أيّان) للزمان، استفهامًا كمتى الاستفهامية، إلاّ أنّ (متى) أكثر استعمالا. وأيضًا، أيان مختص بالأمور العظام نحو قوله تعالى[3]:" أَيَّانَ مُرْسَاهَا"، و[4]: "أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ" ولا يقال: أيان نمت. وكسر همزته لغة سليم".

فلم يُجز الرضيّ (أيان نمت) لأن الحدث المسؤول عن زمنه ليس من الأحداث العظيمة ذات الأهمية. وعليه يكون استعمال (أيان) مع مثله مخالفًا لما يراعيه أبناء البيئة اللغوية عند استعمال الألفاظ للتعبير عن المعاني.

١- نحلة، محمود، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ١٩-٢٠.
٢- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٤ /١٤٨.
٣- سورة النازعات آية: ٤٢.
٤- سورة الذاريات آية:١٢.

ج- الإشاريات المكانية

هي عناصر إشارية[1] يَعْتَمِدُ استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان التكلم أو مكان آخر معروف للمخاطب والسامع، ويكون لتحديد المكان أثره في اختيار العناصر التي تشير إليه قربًا أو بعدًا أو وجهة، فأكثر الإشاريات وضوحا هي كلمات الإشارة نحو (هذا وذاك) للإشارة إلى قريبٍ أو بعيدٍ من مركز الإشارة المكانية وهو المتكلم، وكذلك (هنا وهناك)، وهما من ظروف المكان التي تحمل معنى الإشارة إلى قريبٍ أو بعيدٍ من المتكلم، أو سائر ظروف المكان مثل فوق وتحت أمام وخلف، كلها عناصر يشار بها إلى مكان لا يتحدد إلا بمعرفة موقع المتكلم واتجاهه. وهناك من قال – كما يرى محمود نحلة– بتنقل عناصر الإشارة من المكان إلى ما يسمى بالمسافة العاطفية أي الوجدانية بعدًا أو قربًا.

وقد يكون للتقابل الإشاري[2] أثرٌ حاسمٌ في فهم بعض الأفعال الشائعة الاستعمال مثل "يأتي" و"يذهب". فالفعل "يأتي" يتضمن حركة نحو المتكلم، والفعل "يذهب" يتضمن حركة من المتكلم إلى غيره.

* **وعن التّداوليّة المكانية بالمفهوم المعنوي لا الحسي، يقول الرضيّ[3]: "فلا تقول يا هذاك، كما لا تقول: يا غلامك، ولا: غلامك قلتَ كذا،** فالكاف توجب كون ما وليته غائبًا في التعبير عنه، نحو: (غلامك قال كذا)، وإن لم يمتنع حضوره، إذ ربّما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب، فلما أَوْرَثَتِ الكافُ في اسم الإشارة معنى الغيبة، وقد كان كالموضوع للحضور (من حيث كونه موضوعًا للمشار إليه القريب)، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حال المتوسط، فإذا أردت التنصيص على البعد، جئت بعلامته وهي اللام فقلت: ذلك".

١- نحلة، محمود، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ٢١-٢٣.

٢- السابق ص ٢٢.

٣- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٨.

فاسم الإشارة (هذا) موضوع للمشار إليه القريب، أي (قرب المخاطب من المتكلم)، ويشار بـ (الكاف) إلى ما هو بعيد عن المتكلم، وباجتماع (هذا) و(الكاف) في قوله"**يا هذاك**" يتشكل حال المتوسط الذي يجمع بين الحضور والبعد وكأن الشخص قريب وبعيد في نفس الوقت.

د- إشاريات الخطاب

يذكر محمود نحلة[1] أنّ من الإشاريات التي تعد من خواص الخطاب العبارات التي تذكر في النص مشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم فعندما يتحير في أمر معين فإنه يقول: (ومهما يكن من أمر)، وعندما يستدرك على كلام سابق أو يضرب عنه يستخدم (لكن) و(بل)، وإذا أراد الإضافة إلى ما قاله سابقًا يقول (فضلا عن ذلك)، وقد يعمد إلى تضعيف رأي فيذكر صيغة التمريض "قيل"، وفي حال ترتيب أمر على أمر يقول: (مِن ثَمّ).

*** الجمع بين (من) الاستغراقية و(بل) الاستدراكية**

يقول الرضيّ[2] : "ويجوز العدول عنه للقرينة، نحو: ما جاءني رجل بل رجلان، وما جاءني مِنْ رجل نصٌ **في الاستغراق فلا يجوز: ما جاءني من رجل بل رجلان**".

لم يُجِز الرضيّ (ما جاءني من رجل بل رجلان) لأن الإضراب يكون بإلغاء ما قبل بل وإثبات ما بعدها، وهذا أمر بديهي يعرفه المخاطب وكون هدف المتكلم إفهام المخاطب؛ لذا لا يتكلم المتكلم بما يتعارض مع مدركات السامع.

١- انظر نحلة، محمود. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ٢٤-٢٥ .

٢- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٩١/١.

٢- الأفعال الكلاميّة

يعد الفعل الكلامي أحد المفاهيم الأساسية في اللّسانيات التّداوليّة[١] والمقصود بــه "الوحــدة الصغرى" التي بفضلها تحقق اللغة فعلا بعينه (أمر، طلــب، تــصريح..) غايتــه تغييــر حــال المتخاطبين. فالفعل الكلامي فحواه أنّه[٢]: كلُّ ملفوظٍ ينهض على نظام شكلي دلالــي إنجــازي تأثيري، ويعدّ نشاطًا نحويًا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية (كالطلب، والأمر، والوعد والوعيد...)، وغايات تأثيرية تخصّ ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول).

ومن ثمّ فهو فعل[٣] يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريًا، أي يطمح إلى أن يكون ذا تــأثير فــي المخاطب، اجتماعيًا أو مؤسساتيًا، ومن ثم إنجاز شيء ما.

فإن منطلق تحليلات الفعل الكلامي[٤] هو فكرة أنّ شخصا ما -عند الكلام- يعبر لغويًا وليس من خلال الحركات، ويقول شيئًا، وعادة يتحدث إلى شخصٍ ما هو شــريك الحــديث. وبالفعــل الكلامي يتأثر بالموقف التواصلي ويؤثر في شريك الاتصال. ويتحقق الفعل الكلامي عندما يدرك السامع مراد المتكلم ويستجيب لمراده. و قد تأسست نظرية الأفعال الكلاميّة على مبــدأ أساســي هو[٥] أنّ الكلام فعل إنجازي، ولكن هذا الإنجاز لا يقتصر على ظاهر القول وإنما يتعــداه إلــى مجال أوسع من عملية القول ذاتها. وقد رأى مؤسس هذه النظرية (أوستن) أن للملفــوظ أفعــالا تنجز لحظة عملية التلفظ، فقسم الأفعال إلى أنواع ثلاثة: **"الأعمال القولية"، و"الأعمال المقــصودة بالقول"، و"الأعمال التأثيرية بالقول".**

١- مانغونو، دومنيك. المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب،ط١،ترجمة محمد يحياتن، الدار العربيّة للعلوم،٢٠٠٨، ص ٧.

٢- صحراوي، مسعود.التّداوليّة عند العلماء العرب، ص ٤٠.

٣- السابق، نفس الصفحة.

٤-بونتنج،ديتر كارل. المدخل إلى علم اللغة،ط١،ترجمة سعيد حسن بحيري. مؤسسة المختار،٢٠٠٣، ص٢٩٥،ص٢٩٨.

٥- الميساوي، خليفة."خطاب الفرد- خطاب الطبقة". أعمال ندوة قضايا المتكلم في اللغة والخطــاب. جامعــة القيــروان، دار المعرفــة: تونس،٢٠٠٦، ص ص٦٦.

ويرى (أوستن) -كما ذكر محمود نحلة[1]- أن الفعل الكلامي مركب من ثلاثة أفعال تؤدى في الوقت نفسه الذي ينطق فيه الفعل الكلامي، فهي جوانب مختلفة لفعل كلامي واحد لا يفصل بينها إلا لأغراض الدراسة، وهي:

أ- الفعل اللفظي: ويتكون من النطق بأصوات لغوية ينتظمها تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى محدد هو المعنى الحرفي أو الأصلي المفهوم من التركيب، وله مرجع يحيل إليه.

ب- الفعل الغرضيّ أو الإنجازي: ويقصد به ما يؤديه الفعل اللفظي من وظيفة في الاستعمال كالوعد، والتحذير، والأمر ...

ج- الفعل التأثيري: ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع أو المخاطب تأثيرًا جسديًا كان أو فكريًا أو شعوريًا.

فقد اهتم (أوستن)[2] بالفعل الإنجازي أكثر من الفعل اللفظي الذي لا ينعقد الكلام إلا به، وأكثر من الفعل التأثيري الذي لا يلازم الأفعال جميعها، ومنها ما لا تأثير له في السامع أو المخاطب. فقد عمد (أوستن)[3] في كثير من الأحيان إلى تسمية نظريته بنظرية (الفعل الإنجازي) أو (النظرية الإنجازية) على أن الفعل الإنجازي يرتبط عنده ارتباطًا وثيقًا بمقصد المتكلم، وعلى السامع أن يبذل الجهد الكافي للوصول إليه، ولهذا يقوم مفهوم قصد المتكلم الذي يعبر عنه بالإنجاز بدور مركزي في نظرية الفعل الكلامي.

١- نحلة، محمود. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص٦٧-٦٨.

٢- السابق، ص ٦٩

٣- السابق، نفس الصفحة.

و لقد أدرك علماء النحو العربيّ والبلاغة العربيّة[1] منذ عدة قرون شيئًا من نظرية (الحدث الكلامي) المنسوبة إلى (أوستن) حين قسموا الجملة إلى (جملة خبرية)، و(جملة إنشائية).

و قد ربط خالد ميلاد (الخبر) و(الإنشاء) بمقاصد المتكلم في قوله[2]: "إن في ربط الإنشاء والإخبار بمقاصد المتكلم إشارة إلى مسائل ذات أهمية، منها ما يتصل بعلاقة اللفظ بالمعنى الخبري أو بالمعنى الإنشائي، فمن الألفاظ ما وضعت للخبر وقصد باستخدامها الإنشاء. ومنها ما يتصل باللفظ وما ينجزه المتكلم من أعمال بحسب السياقات المقامية والأعراف الاجتماعية والمواضعات اللغوية".

* الجملة الخبرية

يقول الرضيّ في سياق حديثه عن وصف النكرة بالجملة[3]: "وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية، لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة، لتعرّف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الجملة الخبرية، لأن غير الخبرية إمّا إنشائية نحو: بعتـ وطلّقت، وأنت حر، ونحوها أو طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما".

١- شاهر، الحسن. علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربيّة، ص ١٨٢.

٢- ميلاد، خالد. الإنشاء في العربيّة، ص ٢٣٧.

٣- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣/٢٦.

* الجملة الإنشائية

يقول الرضيّ في سياق حديثه عن أفعال المدح والذم[1]: "قوله: "ما وُضِع لإنشاء مــدح أو ذمّ"، هذا، كما تقدم في باب الكنايات، في بيان أن "كم" الخبرية مُتضمّن للإنشاء، وذلك أنك إذا قلــت: (نعم الرجل زيد)، **فإنما تنشئ المدح وتُحْدثه بهذا اللفظ**، وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودًا مطابقة هذا الكلام إيّاه، حتى يكون خبرًا، بلى، تقصد بهذا الكلام مدحــه علــى جودته الحاصلة خارجًا؛ ولو كان إخبارًا صرفًا عن جَودته خارجًا لدخله التصديق والتكذيب، فقول الأعرابي لمن بَشّره بمولودة، وقال:نعم المولودة: "والله ما هي بنعم الولد" ليس تكذيبا له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في "كم" الخبرية، وفي "رُبَّ".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٥٣/٥.

الفصل الثالث

قواعد التخاطب في تحليل التراكيب التّداوليّة

١- التعاون

أ- قاعدة الكم

ب- قاعدة الكيف

ج- قاعة علاقة الخبر

د- قاعدة جهة الخبر

٢- التأدب

أ- قاعدة التشكيك

ب- قاعدة التودد

٣- القصد

العبارات الدالة على القصد

٤- الإفادة

أ- الإفادة وظاهرة التعيين

ب- الإفادة ومسألتا الذكر والحذف

ج- الإفادة والتقديم والتأخير

د- الإفادة والبدل

* قواعد التخاطب في تحليل التراكيب التّداوليّة

يقوم التخاطب على عدة مبادئ تّداوليّة، كل مبدأ منها يضم مجموعة من القواعد التي تضبط العمليّة التخاطبية، ومن هذه المبادئ* "مبدأ التعاون" المعروف بـــ "الجانب التبليغي"، والمبدأ الثاني مبدأ التأدب" المعروف بـــ "الجانب التهذيبي". والثالث "مبدأ القصد"، والرابع "مبدأ الإفادة". ستتناول الدراسة قواعد التخاطب من ناحية نظرية، ولأخرى تطبيقية.

---

* لا بدّ من الإشارة إلى أن المبادئ الأخرى تقوم على جوانب ليست بالأهمية التي يقوم عليه الجانبان "التبليغي والتهـذيبي" والمبـادئ الثلاثة، هي: "مبدأ التواجه واعتبار العمل" ، و" مبدأ التأدب الأقصى واعتبار التّقرُّب"، و "مبدأ التصديق واعتبار الصدق والإخلاص" .

فـ "مبدأ التواجه واعتبار العمل" قائم على مفهومين أساسيين، أحدهما مفهوم "الوجه"، والثاني مفهوم " التهديد".

فالوجه هو عبارة عن الذات التي يدعيها المرء لنفسه والتي لا يريد أن تتحد بها قيمته الاجتماعية، وهو على ضربين وجه دافع سلبي يريد المرء به أن لا يعترض الغيرُ سبيل أفعاله، ووجه جالب إيجابي يريد المرء به أن يعترف الغير بأفعاله، فتكـون المخاطبـة هـي المجال الكلامي الذي يسعى فيه كل من المتكلم والمخاطب إلى حفظ ماء وجهه و وجه مخاطِبه. أمّا التهديد فهو الأقـوال التـي تعـوق بطبيعتها إرادات المستمع المتكلم في دفع الاعتراض وجلب الاعتراف.

أمّا "مبدأ التأدب الأقصى واعتبار التّقرُّب" فإنّه مكمل لـ"مبدأ التعاون" فلا داعي لذكره هنا بشكل مفصل، ويصوغ مبدأه في صـورتين اثنتين: إحداهما سلبية هي: "قلّل من الكلام غير المؤدب"، والثانيّة إيجابيّة هي: "أكثِر من الكلام المؤدب.

أمّا مبدأ "التصديق واعتبار الصدق والإخلاص" فيصاغ هذا المبدأ على النحو الآتي "لا تقل لغيرك قولا لا يصدّقه فعلك"، إذ ينبنـي هـذا المبدأ على عنصرين اثنين: أحدهما، نقل القول الذي يتعلق بالجانب التبليغي، والثاني، تطبيق القول الذي يتعلق بالجانب التهذيبي "

انظر عبد الرحمن، طه.اللسان والميزان أو التكوثر العقلي.ط١.المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨.ص٢٤٣-٢٤٦.

أولا – مبدأ التعاون

ورد نصّ هذا المبدأ في اللّسانيات الحديثة عند الفيلسوف الأمريكي (بول غرايس) ذكره أول مرّة في دروسه المعروفة في "محاضرات في التخاطب"، ثم ذكره في مقالتـه الثانيـة "المنطـق والتخاطب" وصيغة هذا المبدأ هي[1] "ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه".

وقد نقل لنا طه عبد الرحمن[2] عن (غرايس) "أن هذا المبـدأ يوجـب أن يتعـاون المـتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف المرسوم من الحديث الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محدّدا قبل دخولهما في الكلام أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام".

ويرى شاهر الحسن[3] أنّ المعنى المقصود من العبارة يبنى على الاسـتنتاج، فـإذا كـان المعنى المستنتج معلومًا للمتكلم والمخاطب فإن هذا الاستنتاج يدخل في إطار الافتراض المسبق، أما إذا كان المعنى المستنتج غير معروف للمخاطب مسبقًا فإن الاستنتاج يدخل في إطار تضمن المحادثة الذي ربطه (غرايس) بمبدأ التعاون.

١- عبدالرحمن، طه.اللسان والميزان أو التكوثر العقلي،ط١. المركز الثقافي العربي،١٩٩٨، ص٢٤٣-٢٤٦.
وترجمته فرانسواز بـ "لم بمساهمتك في التواصل، بالطريقة التي يتخذها الهدف التواصلي، المخوض فـي الفتـرة اللازمـة، انظـر أرمينكو، المقاربة التداولية ، ص ٥٣ و ترجمه عادل فالخوري بـ "اجعل مشاركتك على النحو الذي يتطلبـه، فـي مرحلـة حـصولها، الغرض أو المآل المُسلم به من التخاطب المعقـود" انظر فالخوري ، عادل. الاقتضاء في التداول اللّساني، ص ١٤٦ ، وترجمه صـلاح إسماعيل بـ "اجعل إسهامك التخاطبي كما يتطلبه- عند المرحلة التي يحدث فيها – الغرض أو الاتجاه المقبـول لتبـادل الكـلام الـذي تشارك فيه".انظر إسماعيل، صلاح. النظرية القصدية. ص ٨٧، وفي الموسوعة اللغوية ورد بصيغة "اجعـل إسـهامك بقـدر مـا هـو مطلوب، في المرحلة التي يحدث فيها، من خلال الغاية المقبولة للمناقشة التي تجريها" انظر جيفري ليش، و جيني توماس الموسـوعة اللغوية، المجلد الأول. (االلغة والمعنى والسياق، البراغماتية المعنى في السياق). ص١٨٠.

٢- عبد الرحمن، طه. اللسان والميزان، ص٢٣٨.

٣-الحسن، شاهر. علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربيّة ، ص ١٦٨-١٦٩.

ويرفض (جيفري ليش)[1] ما يعتقده العديد من المعلقين أن مبدأ التعاون عند (غرايس) مبنـــي على نزعة إنسانية تعاونية. ويرى أن مبدأ التعاون هو ببساطة وسيلة لشرح كيفية وصول الناس للمعاني.

لقد استعمل (غرايس) مصطلح "المعنى الضمني"[2] للحديث عما يمكن أن يوحي به المتكلم فوق ما يصرح به ظاهر كلامه، والمعنى الضمني يعتمد أساسا على مبدأ عام يسمى مبدأ التعاون.

إن الهدف من مبدأ التعاون الذي وضعه (غرايس) أنّه أراد أن يضع ضوابط يحقق بها المتكلم فائدة للمخاطب، أو يقيس بها المحلل مدى تحققها اعتمادًا على تمسك المرسل بها.

وبما أن مبدأ التعاون يهدف إلى غاية تبليغية نقصدها من وراء خطابنا وترتكز بشكل أساســي على دور المتكلم، وما يقدمه من معلومات تساعد مخاطبه على إدراك ما ينوي قوله، أو ما تقوله كلماته .

فلا شكّ أن العمليّة التواصليّة تحتاج إلى شيء من البحث الدقيق الجاد، فمن المعــروف أن مبدأ التعاون هو ما أسماه (غرايس) بـــ "حكم المحادثة"، الذي يفترض أن يكون هنـــاك مــتكلم ومخاطب و عناصر أخرى- قد تكون استدلالية - تساهم في إتمام العمليّة التواصليّة.

١- انظر الموسوعة اللغوية، المجلد الأول. (اللغة والمعنى والسياق، البراغماتية المعنى في السياق) جيفري ليش و جيني تومــاس. ص١٧٩-١٨١.

٢- بروان، ويول. تحليل الخطاب. ترجمة محمد الزليطي، ومنير التريكي، جامعة الملك سعود. ط١. ١٩٩٧م. ص ٤٠.

و أدرك (غرايس)[١] أن هناك حالات كثيرة يخفق فيها الناس في مراعاة القواعد واحترامها، وقد ينشأ هذا الإخفاق عن تعمد الكذب وخداع الآخرين أو عدم القدرة على التعبير عن المقاصد من وراء الكلام تعبيرًا واضحًا. ولكنه صبَّ جلَّ جهده على الحالات التي يعجز فيها المتكلم عجزًا بينًا عن ملاحظة القواعد رغبة منه في حثِّ السامع على أن يلحظ معنى إضافيًا يختلف عن المعنى الذي تعبر عنه كلماته. هذا ويتحقق الاقتضاء التخاطبي بطريقتين: الطريقة الأولى هي الامتثال لقواعد التخاطب ومراعاتها، أمّا الطريقة الثانية فهي الخروج على قواعد التخاطب وكسرها.

١ - قاعدة الكم

تعدّ "قاعدة الكم" القاعدة الأولى من قواعد التخاطب التي وضع أسسها (غرايس)؛ إذ تنص هذه القاعدة على أن تكون المساهمة إخباريّة دون زيادة أو نقصان، أي تقديم المتكلم المعلومة لمخاطبه بالقدر المطلوب. وإذا تعدّى ذلك بالزيادة أو النقصان أدى تعديه إلى خرق هذه القاعدة. هذا وقد وجدت هذه القاعدة صدى لها واستعمالا لدى الدارسين، ومن هؤلاء:

(شاهر الحسن) في كتابه "علم الدلالة السمانتكية والبراجماتية في اللغة العربيّة" وقد جاء ذكرها عنده كما يأتي[٢] : **"أن تكون مساهمة المتخاطبين بالقدر الكافي دون زيادة أو نقصان*"**

١- إسماعيل، صلاح. النظرية القصدية في المعنى عند بول جرايس،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والعشرون، الرسالة الثلاثون بعد المئتين.٢٠٠٠م، ص ٨٩.

٢- شاهر الحسن، علم الدلالة السمانتكية والبراجماتية في اللغة العربيّة، ص ١٦٩.

* (جيفري ليش) في " اللغة والمعنى والسياق" وجاء ذكرها كما يأتي[٣]: "اجعل إسهامك إخباريًا بقدر ما هو مطلوب لغرض المحادثة الجارية، ولا تجعل إسهامك أكثر مما هو مطلوب" جيفري ليش، اللغة والمعنى والسياق، ص ١٨٠. (فيليب بلانشيه) في كتابه "التّداوليّة من أوستن إلى غوفمان"، الذي ذكرها على النحو الآتي[٣]: "تقول ما هو ضروري بالضبط ولا تزيد أكثر مما هو ضروري" انظر فيليب بلانشيه، التّداوليّة من أوستن إلى غوفمان، ص٨٤. (دومينيك) في كتابه "المصطلحات المفاتيح"، وقد أطلق عليها " الحكم الحديثية" ومن تلك الحكم "التحلي بالصدق[٤]" انظر دومنيك، المصطلحات المفاتيح، ص٣٢(صلاح إسماعيل) في كتابه (النظرية القصدية في المعنى عند "جرايس")، إذ ترتبط مقولة الكم لديه بكمية المعلومات التي يجب تقديمها في التخاطب وتتحقق بقاعدتين "الأولى – اجعل إسهامك التخاطبي بالقدر المطلوب بغية تحقيق الأغراض الحالية للتخاطب"، والثانية –" لا تجعل إسهامك التخاطبي إخباريًا أكثر مما هو مطلوب[٥]" انظر صلاح إسماعيل، النظريةالقصدية في المعنى عند جرايس، ص ٨٨.

وتتضح كمية المعلومات التي يقدمها الرضيّ لمخاطبه لاستمرار العملية التواصلية في قوله[1]: "**.وقد تعطف مضارعا على مضارع، وهو قليل نحو: أقوم، لا أقعد، والمجوّز: مضارعته للاسم، فكأنك قلت: أنا قائم لا قاعد**".

فسر الرضيّ قلة هذا (أي عطف المضارع على المضارع بلا النافية) ومخالفته على أساس أن التبليغ بالجملة الاسمية، التي تفيد الإثبات ساعة التكلم، غير التبليغ بالمضارع الذي من شأنه أن يفيد تزجية الحدث شيئا فشيئًا، أو أن الحدث مما هو نعت، ووقوعه على نحو متكرر يمكن أن يحمل هذا على "مبدأ التعاون".

وفي موطن آخر يقول الرضيّ[2]: "**فلا تقول: جاءني العبد كله، وذهب زيد كله، فإن أجزاء** العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجيء، بأن يجيء بعض منه، ولا يجيء الباقي. فعلى هذا القياس: لا **يقال: اختصم الزيدان كلاهما،** لأن (الزيدان) لا يصح افتراقهما بالنظر إلى الاختصام، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر، **فلا يصح أن يقال اختصم زيد وحده**".

فسر الرضيّ عدم جواز التركيب (**جاءني العبد كله، وذهب زيد كله**)- من حيث تضمنه التوكيد بـ (كل)- بالاستناد إلى ما هو متعارف عليه بين أبناء البيئة اللغوية بأن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجيء والذهاب وهذا أمر يفترض- تداوليًا – أن كلاً من المرسل والمتلقي في البيئة الواحدة يعلمه ويبني على أساسه كلامه التبليغي.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٦ /١٨٧.
٢- السابق ٣/١٠.

وفسر عدم جواز (اختصم الزيدان كلاهما)- من حيث التوكيد بـ (كلا)- بأن فعل الاختصام يحدث بين اثنين، وزيادة (كلاهما) على التركيب تعطي معنى مخالفا للمعنى المتضمن في (اختصم)، فالتبليغ بإضافة (كلاهما) أو (وحده) في (اختصم زيد وحده) مخالف للعرف اللغوي، و مخالف لقواعد التخاطب؛ لأن المخاطب على معرفة تامة بما يفيده فعل الاختصام.

من هنا كانت إضافة ألفاظ مثل (كله) و (كلاهما) و (وحده) تتعارض مع ما يعرفه كل من طرفي الخطاب عن الكيفية التي يجب أن يَرِدَ عليها التركيب بالاستناد إلى طبيعة معناه، ذلك المعنى المقتضي لوجود طرفين لتحققه.

* **بيان مواضع دخول الفاء في جواب الشرط**

وفي سياق حديثه عن (بيان مواضع دخول الفاء في جواب الشرط)، يقول الرضي[1]: "ولا يصدّر الماضي شرطًا بلا ، فلا يجوز؛ (إن لا ضرب ولا شتم)، لقلة دخولها في الماضي.

فعلى هذا لا تقول: إن ستفعل، وإن لن تفعل، وإن ما تفعل، وإن قد فعلت وإن قد تفعل، وإن ما فعلت".

تفسيره يستند إلى أن معلومات مشتركة يفترض بطرفي الخطاب أن يكونا على علم بها على نحو ييسر التواصل بينهما تيسيرًا يقوم على "مبدأ التعاون" الذي يقضي بعدم احتواء التركيب على معلومة تتعارض مع ما استقر لدى أبناء البيئة اللغوية من كيفيات التراكيب والمعاني التي يفترض أن تؤديها.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٥/١٢.

* تأنيث ألفاظ العدد باعتبار المعدود

وفي سياق حديثه عن (تأنيث ألفاظ العدد باعتبار المعدود)، يقول الرضي[1]: "أمّا جمع المذكر السالم فلا يقع مُمَيِّزًا للعدد عند سيبويه، إن كان وصفًا، إلا نادرًا، فلا يقال: ثلاثة مسلمين، ولا ثلاث مسلمات، إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس، والصفات قاصرةٌ في هذه الفائدة، إذ أكثرها للعموم، فلذا لا نقول في الجمع المكسَّر وصفًا: ثلاثة ظرفاء".

فسر ندرة وقوع جمع المذكر السالم مميزًا للعدد في حال كونه وصفًا على أن التبليغ بالتمييز يعتمد على تعيين الجنس، وأن الصفات تخلو من هذه الفائدة (تعيين الجنس) بالإضافة إلى أن أكثرها يعتمد على العموم؛ لذلك لم يجز أيضا في الجمع المكسرّ (ثلاثة ظرفاء) لعدم تحقق الفائدة المرجوة من الجمع (جمع المذكر السالم وجمع التكسير). وهذا يعني ضرورة تجنب طرفي الكلام لما يقلل من فائدة الكلام كالتمييز بالوصف الذي لا يعتني عادة بتعيين الجنس الذي يفتقر إليه العدد.

٢ - قاعدة الكيف

تعدّ قاعدة الكيف القاعدة الثانية من قواعد التعاون التي وضع أسسها (غرايس)؛ إذ تنص هذه القاعدة على "**لا تقل ما تعلم كذبه، ولا تقل ما ليس لك عليه بينة**[2]". وهناك من ترجمه بالنوعية من مثل شاهر الحسن، إذ يقول[3]: "قاعدة النوعيّة: (Maxim Of Quality)، وتنص على أن تتصف مساهمة المتخاطبين بالصحة، فلا تحتوي أفكارًا أو شيئًا لا تعززه الشواهد".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٤٤/٤.

٢- عبد الرحمن، طه. اللسان والميزان. ص ٢٣٨.

٣- شاهر الحسن، علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، ص١٦٩.

يقول الرضي[1]: "واعلم أنه لا يجوز نحو: (مَن عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين) على القطع؟ لأنّك لا تثني إلا على مَن أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَن تعلم بمن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة".

فسر الرضيّ عدم جواز (مَن عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين) على القطع؟؛ بأن التبليغ يقوم على معرفة المتكلم بما هو ثابت ومعلوم لديه، وهذا يتطلب من المتكلم عدم خلط من يعرف بمن لا يعرف، فالمسؤول عنه في قوله (مَن عبدالله) غير معروف لدى المتكلم، في حين أن إشارته إلى زيد (هذا زيد) يعني أن المذكور معروف لديه. من هنا كان استعمال النعت المقطوع غير مناسب لأنه يقدم معلومة غير صحيحة، أو معلومة تحتوي على ما يتناقض، أو على من لا يعرفه المرسل. فلم يجز التركيب السابق بناء على عدم وجود البينة في الجمع بين شيئين الأول يعلمه المتكلم والثاني يجهله.

* وفي سياق حديثه عن (الصلة والعائد)، يقول الرضي[2]: "إن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، على ما تقدم: أن الحكم الذي تضمنته الصلة، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: (أنا الذي دوخ البلاد) إلا لمن يعلم أن شخصًا دوّخها".

فسر الرضيّ عدم جواز (أنا الذي دوخ البلاد) على أساس أن الصلة يجب أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، وأن الحكم الذي تضمنته الصلة معروف لدى المخاطب حسب اعتقاد المتكلم، فهو على هذا لم يجز (أنا الذي دوخ البلاد) إلا في ظل ظرف يتساوى فيه المتكلم والمخاطب في العلم بمن يصفه الموصول مع صلته.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٤٨/٣.

٢- السابق ٢٤١/٣

٣- قاعدة علاقة الخبر*

تنص هذه القاعدة على "لِيُناسِبْ مقالُكَ مقامَكَ[1]". بمعنى آخر (كن ملائما)، ويترجم عادل فاخوري هذه القاعدة بـ (مقولة الإضافة)، وتنفرد بقاعدة واحدة ، وهي[2]: "اجعل مشاركتك ملائمة". ويرى أن هذه المقولة المجملة تخفي كثيرًا من المشاكل منها[3]:

أ- معرفة طرق افتتاح الكلام،

ب- ومعرفة أنواع التدخل المناسب،

ج- وتغيير موضوع المحادثة،

د- وحسن التخلص واختتام التخاطب.

* نائب الفاعل

يقول الرضيّ في سياق حديثه عن (نائب الفاعل)[4]: "وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل، فلا يقال: ضُرِب شيء، وجُلِس مكانٌ أو زمانٌ أو في موضع، لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها".

فالأصل في الكلام حصول الفائدة وتشترط الفائدة المتجددة في كل خبر عن الفاعل، ففسر عدم جواز (ضُرِب شيء) بأنه معلوم من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكره، فكل خبر معلوم لدى المتلقي، أو مثله لا ينكر، يعني ذلك أن المتكلم لم يقدم للمتلقي ما يفترضه تداول الكلام من فوائد تستدعي من المتلقي ردودا أو مواقف.

---

* فقد ورد ذكرها عند مسعود صحراوي في كتابه "التداولية عند العلماء العرب"، ص٣٣، على النحو الآتي: "مسلمة الملاءمة: وهي عبارة عن قاعدة واحدة: "لتكن مشاركتك ملائمة".

١- عبد الرحمن، طه. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ٢٣٨ .

٢- فاخوري، عادل."الاقتضاء في التداول اللّساني" عالم الفكر(١٩٨٩):١٤٧.

٣- السابق، نفس الصفحة.

٤- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢١٦/١.

ولما كانت مثل الأخبار المذكورة، أعلاه، مما هو معلوم أو مما لا يُنكَر مثلُه، انتفت الفائدة واقتضى التحليل التّداوليّ الحكم على مثلها بعدم الفائدة نظرًا إلى أن قاعدة "اجعل مشاركتك ملائمة" لم تتحقق، وعليه يكون المتكلم قد خرق قاعدة الخبر القائلة "لِيُناسِبْ مقالُكَ مقامَكَ"

***خصائص أفعال القلوب**

وفي سياق حديثه عن (خصائص أفعال القلوب)، يقول الرضي[1]: "اعلم أن حذف مفعولين معًا في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعيُّنهما فتحذفهما نسيا منسيًا، تقول: (فلان يُعطي ويكسو)، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين، بخلاف مفعولي باب (علمت وظننت) فإنك لا تحذفهما معا نسيا منسيا، **فلا تقول: (علمت، ولا ظننت)** لعدم الفائدة، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من عِلْم أو ظَنّ، فلا فائدة في ذكرهما من دون مفعولين".

فقد فسر عدم جواز حذف مفعولي (علمت، و ظننت)؛ بأن البيئات اللغوية لا تخلو من استعمال هذين الفعلين (علمت، وظننت). فبدون ذكر المفعولين لا يتحدد قصد المتكلم من خطابه.

فالتبليغ قائم على ذكر الفائدة من الخطاب، ولا تتحقق الفائدة إلا بذكر المفعولين حتى يتمكن السامع من إدراك ما يقصده المتكلم من خطابه. فأن يكون من إنسان معين إعطاء و كساء للآخرين فذلك مما قد يُنْكَرُ مثله، ولو لم يُذْكَر مفعولا كلٍّ من الفعلين، غير أن وقوع العلم أو الظن من إنسان مما لا ينكر مثله، ولا ينكر مثله إلا بقيد مفعولي كل منهما. وعليه لا تكون المشاركة ملائمة بعدم ذكر مفعولي (علم) و (ظن)، في حين تكون المشاركة ملائمة في الإبلاغ بكلٍّ من (يعطي) و (يكسو) ولو لم يذكر مفعولا كل. وعليه يكون الإبلاغ بمجرد (العلم) و (الظن) غير مقبول تداوليًا، في حين هو مقبول تداوليًا عند الإبلاغ بمجرد (الإعطاء) و (الكساء).

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١٦٤/٥.

٤ - قاعدة جهة الخبر*

وهذه القاعدة لا تهتم كسائر القواعد بما هو مقول أو منطوق، بل بكيفية قوله أو النطق به[١].

وتضم هذه القاعدة عدة قواعد[٢]:

أ-لتحترز من الالتباس.

ب-لتحترز من الإجمال.

ج- لتتكلم بإيجاز.

د- لترتب كلامك.

تتجلى القواعد السابقة الذكر، التي وضعها (غرايس)، على نحو ما في كلام الرضيّ في شرحه على كافية ابن الحاجب، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي: يقول الرضيّ[٣]: "أما إذا ألبس، فالمطابقة لا غير، فلا يجوز: (زيد طيب أبًا) وأنت تريد آباءً أو أبوين، وكذا لا تقول: (طاب زيد دارًا) وأنت تريد دارين، قال تعالى:" وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيونًا[٤]"، وأمّا قول الحطيئة: [البسيط]

والأكرَمين إذا ما يُنسَبون أبًا[٥]

فإنما وُحِّد الأبُ فيه، لأنهم كانوا أبناء أبٍ واحد".

---

* فقد ورد ذكر هذه القاعدة عند مسعود صحراوي في كتابه "التداوليّة عند العلماء العرب، ص٣٤، على النحو الآتي: "مسلمة الجهة، التي تنص على الوضوح في الكلام وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية: أ- ابتعد عن اللبس، ب- تحرّ الإيجاز، ج- تحر الترتيب.

١- فالخوري، عادل. الاقتضاء في التداول اللّساني، ص ١٤٧.

٢- عبد الرحمن، طه. اللسان والميزان، ص ٢٣٨-٢٣٩.

٣- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١١٣/٢

٤- سورة :القمر آية : ١٢

٥- ديوان الحطيئة.ط١. شرح يوسف عيد، دار الجيل: بيروت، ١٩٩٢م. قصيدة (طافت أمامةُ بالركبان) البيت ١٩، ص ٢٥، وجاء الشطر الأول جاء في الديوان على النحو الآتي: سيري أمامَ فإنّ الأكثرينَ حصًى.

هكذا فسر الرضيّ عدم جواز (زيد طيب أبًا، وطاب زيد دارًا) بناء على عدم مطابقته لقصد المتكلم. هذا الإجمال الذي قد يقوم به المتكلم يؤدي إلى الالتباس، فيظن أن أبًا واحدًا قد طاب من آبائه لأن المعنى الذي يصل إليه المتلقي لن يكون هو مراد المتكلم. فالمتكلم يقصد الجمع أو التثنية.

أما إجازة الرضيّ الإفراد في قول الحطيئة: (والأكرمين إذا ما ينسبون أبًا) فلأن المقصود بـ (أبًا) أنهم أبناء أبٍ واحد، فلا داعي للتثنية أو الجمع.

• خبر كان وأخواتها

وفي سياق حديثه عن (خبر كان وأخواتها)، يقول الرضيّ[1]: "فممّا قيل: إنه من خصائص ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان، فلا يقال: (كان زيد قام*)، ولعلّ ذلك لدلالة كان على المضيّ، فيقع المضيّ في خبره لغوًا، فينبغي أن يقال: (كان زيد قائمًا أو يقوم). وكذا ينبغي أن يمنع نحو: (يكون زيد يقوم) لمثل تلك العلة سواء".

لقد فسر الرضيّ عدم جواز (كان زيد قام، ويكون زيد يقوم) بالاستناد إلى ترتيب الكلام، فلا يجوز الإخبار عن (كان) بالماضي لأن (كان) دالة على الماضي، ولا يجوز الإخبار عن (يكون) بالمضارع لأن (يكون) دالة على الحاضر أو التجدد. فعلى هذا يكون التبليغ بترتيب الكلام على نسق يكون فيه الإخبار مخالفا لزمن الفعل (كان، يكون).

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١٩٨/٢.

* قد ورد في كلام القدماء مثل (كان قتل). ومثل هذا، في الواقع، مقبول لأن فيه إشارة لماضٍ بعيد في سياق الإشارة إلى حدث ماضٍ غير أنه أقرب من ذلك.

* لا يسوغ الفصل إلا لتعذر المتصل

وفي سياق حديثه عن (لا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل)، يقول الرضيّ[1]: "ولا يجوز أن تقول: (الذي علمته زيدًا أبوك)، ولا: (الذي أعطيته زيدًا عمرو) لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول فأمّا إذا لم يلتبس، فالاتصال في باب (أعطيت) أولى، والانفصال في باب(علمت)، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في: (أعطيت زيدًا درهمًا)؛ فقولك: (الذي أعطيته زيدًا درهم) أولى من قولك: (الذي أعطيت زيدًا إيّاه درهم)، لأنك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى. ومَن جوّز المنفصل، فتوطئة لإزالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو: أعطيت زيدًا عمرًا".

لقد فسر عدم جواز (الذي علمته زيدًا أبوك، و الذي أعطيته زيدًا عمرو) بالتباس المفعول الثاني بالأول، من حيث كان كل من المفعولين يصلح أن يكون مفعولاً أول أو مفعولا ثانيًا. وعلى هذا يخلو الكلام من الترتيب المناسب الذي يمنع اللبس، و "الترتيب" أحد القواعد الجزئية المتفرعة عن قاعدة "جهة الخبر". وإن قدرة المتكلم على الإتيان بالتركيب مرتبًا على نحو يزيل اللبس أولى بل ألزم ، فالتبليغ يجب أن يكون واضحا.

ويرى الرضيّ أن استعمال التركيب (الذي أعطيته زيدًا درهم) أولى من استعمال التركيب (الذي أعطيت زيدًا إيّاه درهم) لأن التقدير على المتصل لا يترتب عليه فساد اللفظ والمعنى: فساد اللفظ من حيث كان اتصال الضمير بالفعل ممكنًا، وفساد المعنى من حيث إمكان (إياه) على غير (درهم).

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١٧١/٣-١٧٢.

ثانيًا – مبدأ التأدب

يعد التأدب المبدأ الثاني الذي ينبني عليه التخاطب بعد مبدأ (التعاون)، فقد أرست قواعده[1] "روبين لاكوف" في مقالتها الشهيرة "منطق التأدب"، وصيغته "لتكن مؤدبًا"، ويقتضي هذا المبدأ التزام المتكلم والمخاطب، في تعاونهما على تحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام، من ضوابط التهذيب ما لا يقل عما يلتزمان به من ضوابط التبليغ.

* قواعد التخاطب المتفرعة على مبدأ التأدب

لقد فرعت "لاكوف" على "مبدأ التأدب" القواعد التهذيبية الثلاث الآتية: قاعدة التعفف، وقاعدة التشكيك، وقاعدة التودد. وستقتصر الدراسة على دراسة القاعدتين (قاعدة التشكيك، و قاعدة التودد)، وإهمال قاعدة التعفف*.

١- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ٢٤٠.

* تنص قاعدة التعفف على " لا تفرض نفسك على المخاطب"؛ إذ توجب قاعدة التعفف على المتكلم ألا يستعمل من العبارات إلا ما يمكنه من حفظ المسافة بينه وبين المخاطب، وهذا يتطلب عدة أمور على النحو الآتي:

أ- المتكلم لا يفاتح مخاطبه بما يكشف أحوال أحدهما للآخر،

ب- و يتجنب المتكلم الصيغ التي تحمل دلالة وجدانية مثل أفعال القلوب،

ج- المتكلم لا يحمل مخاطبه على ما يكره،

د- ويحترز المتكلم من استعمال عبارات الطلب المباشر،

هـ- ولا يقتحم عليه شؤونه الخاصة إلا بالاستئذان قبل الكلام فيها والاعتذار بعده. انظر طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص٢٤٠. وقد آثر ترجمة اللفظة الأجنبية "Formality" باللفظة العربيّة" التعفف"، وإن كان المقابل الحرفي هو: "التأدب بالآداب العامة"، وذلك لما في مصطلح التعفف من معنى عدم الإلحاح على الغير. ولم تجد الدراسة في تحليلات الأسترابادي ما يعين في التمثيل لـــ "قاعدة التعفف" في الدرس التّداولي.

١ – قاعدة التشكيك

وتنص هذه القاعدة على "لتجعل المخاطب يختار بنفسه"[١]، وتقتضي هذه القاعدة[٢] بأن يتجنب المتكلم أساليب التقرير ويأخذ بأساليب الاستفهام كما لو كان متشككا في مقاصده، بحيث يترك للمخاطب مبادرة اتخاذ القرارات.

* همزة التسوية و أم التسوية

ففي سياق حديثه عن (همزة التسوية و أم التسوية)، يقول الرضيّ[٣]: "ولو قلت: (أزيد أفضل أو عمرو)، لم يجز، إلا إذا كان المفضول معلومًا للمخاطب، إذ المعنى: أأحدهما أفضل، وذلك إنما يكون إذا قال لك، مثلاً شخص: رجل أفضل من بكر، ثم حضر زيد وعمرو، فتقول: أزيد، أو عمرو أفضل، أي: أأحدهما أفضل من بكر".

فسر الرضيّ عدم جواز (أزيد أفضل أو عمرو) على أساس أنّ المفضول غير معلوم عند المخاطب من حيث كان شخصًا ثالثًا غير المذكورين في التركيب، فاختيار المخاطب أفضلية أحدهما على الآخر يجب أن تكون مقرونة بما لديه من معرفة مسبقة عما يقصده المتكلم.

فالمعنى المترتب على (أأحدهما أفضل) هو وجود رجل معروف لدى المتكلم والمخاطب هو (بكر) وأنه المفضول، وعلى أساسه يطلب المتكلم من المخاطب أن يختار أفضلية (عمرو أو زيد) على (بكر) فيكون المعنى (أأحدهما أفضل من بكر)، ففي هذه الحالة يكون التركيب صحيح الاستعمال بناء على الحوار المذكور سابقًا.

١– طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص ٢٤١ .

٢– السابق، ٢٤١ .

٣– شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١٨٦/٦.

"معاني حروف الجر " حرف الباء"

وفي سياق حديثه عن (معاني حروف الجر "حرف الباء")، يقول الرضي"[1]: "قوله: وزائدة في الخبر والاستفهام، بهل، لا في مطلق الاستفهام، فلا يقال: (أزيد بقائم)، كما يقال: هل زيد بقائم؟".

ذكر الرضيّ جواز دخول الباء الزائدة على الاستفهام بـ (هل) وعدم دخولها على الاستفهام بالهمزة؛ لأن المعنى المترتب على الاستفهام بهل غير المعنى المترتب على الاستفهام بالهمزة؛

فوقوع زيد بعد الهمزة يجعل التكملة بـ "أم" واقعًا بعد اسم آخر ممكنًا، فيكون المراد بالاستفهام (التصور) في حين لا يقصد بالاستفهام بـ (هل) إلا التصديق؛ فاحتمال إرادة المتكلم معنى (التصور) يمنع من زيادة (الباء) في الخبر، لأنها إنما تزاد على الخبر الذي تأكد أنه خبر، وذلك يكون في التصديق لا في التصور المحتمل بعد الهمزة.

٢- قاعدة التودد

تنص هذه القاعدة على "لتُظْهِر الود للمخاطب"[٢]، وتوجب هذه القاعدة على المتكلم[٣] أن يعامل المخاطب معاملة الند للند أي أن يجعل المتكلم مخاطبه في مستواه – وهو يخاطبه- فلا يشعره بأنه (أي المخاطب) أدنى منه (أي من المتكلم)؛ إذ لا تفيد هذه المعاملة إلا إذا كان المتكلم أعلى مرتبة من المستمع أو في مرتبة مساوية مرتبته، ومتى قام المتكلم بشروط المعاملة بالمثل، مستعملا لذلك الأدوات والأساليب، والصيغ التي تقوي علاقات التضامن بينهما نحو استخدام ضمير المخاطب. فالمخاطب يأنس ويطمئن اطمئنانا إلى ما يبديه له المتكلم من ثقة وعناية.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٧/٦.

١- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص٢٤١.

٢- انظر السابق نفس الصفحة.

* الجوامد الواقعة صفة

وفي سياق حديثه عن (الجوامد الواقعة صفة)، يقول الرضي[1]: "ويجوز على ضعف: (أنت المرء كلُّ الرجل وجدُّ الرجل وحقُّ الرجل). ولا تتبع غير الجنس، فلا يقال: (أنت زيد كل الرجل...) وذلك لأن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظي، فلهذا لم يحسن أنت المرء كلّ الرجل، وليس في زيد معنى الرجوليّة حتى يؤكد بكلّ الرجل".

يرى الرضيّ أن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة (كلّ، وجدّ، وحقّ) كالتأكيد اللفظي، فالتأكيد عبارة عن تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الاحتمال في التأويل، إذ ليس مناسبًا أن يُقال (أنت زيد كلّ الرجل) لأن لفظ (زيد) لا يوحي بمعنى الرجولية حتى يؤكد بها، فالتأكيد تقوية للمعنى في الذهن، ولفظ (زيد) لا يفيد معنى الرجولية ليكون في التأكيد بـ (كلّ الرجل) تقوية لمعنى سابق (هو الرجولية) لم يؤده لفظ (زيد).

* فعل التعجب

وفي سياق حديثه عن (فعل التعجب)، يقول الرضي[2]: "ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء (أحسن) في الأحوال، على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل، أي: (يا حُسن أَحسن بزيد)، وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى، وأيضا، نحن نقول: (أحسن بزيد يا عمرو)، ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة إلا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحى. ويجب كون المتعجب منه مختصًا، فلا يقال: (ما أحسن رجلا)، لعدم الفائدة، فإن خصصته بوصف نحو: (رجلا حاله كذا)، جاز".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١٧/٣.
٢- السابق ٢٥٢/٥.

يرى الرضيّ أن الخطاب لمصدر الفعل فيه تكلف وسماجه من حيث المعنـــى، وأن التكلـف والسماجه لا ينسجمان مع المخاطب، فالمتكلم يوجه خطابه لمصدر الفعل (يا حسن أحسن بزيــد)، ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة إلا إذا كان في ذهن المخاطب والمتكلم أن خطاب الحسن قـد انمحى، في هذه الحال يمكن الحكم على صحة التركيب، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون المتعجب منه مختصاً حتى تتم الفائدة، فعندما يتعجب المتكلم من أمر ما يقول (ما أحسن رجلا) لا تتحــق الفائدة، وحتى يصبح الأمر مفيدا بالنسبة للمخاطب على المــتكلم أن يخــصص المتعجــب منــه بالوصف (ما أحسن رجلا حاله كذا)، فبهذا الوصف تتحق الفائدة لدى المخاطب.

ثالثًا – مبدأ القصد (الغرض)

يراد بالقصد: (الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه). فقد فرق أبو هلال العسكري بين القصد والإرادة[1] **"أن قصد القاصد مختص بفعلــه دون فعـل غيــره، والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر، والقصد أيضا إرادة المتكلم الفعل في حال إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصدا ألا ترى أنه لا يصح أن تقول قصدت أن أزورك غدا".**

فالقصد –كما يرى العسكري– قائم على فعل المتكلم وإرادته له في وقته الــذي ينطــق بــه، ويرى طه عبد الرحمن[2] أن مبدأ القصدية ومقتضاه **"أنه لا كلام إلا مع وجود القصد، وصــيغته هي: الأصل في الكلام القصد".**

١– العسكري، أبو هلال.الفروق اللغوية. تحقيق حسام الدين القدسي. دار الكتب العلمية: بيروت،(د ت)، ص ١٠٣.

٢– عبد الرحمن،طه.اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ١٠٣.

ومما لا شكّ فيه أن ما قصده طه عبد الرحمن مطابق لما قصده أبو هلال العسكري أن المتكلم عندما يتكلم في أي موضوع كان في لحظة معينة فهو يقصد ما يقوله. فالمتكلم لا يتكلم إلا وهو قاصد وإلاّ ما الداعي للكلام؟. ففي كلّ عمليّة تواصليّة نقوم بها بشكل يوميّ يتطلب منّا الأمر قبل كلّ شيء أن نتوجه إلى الطرف الآخر "المخاطب أو المتلقي".

فقد اعتمد النحاة العرب، ولا سيما الوظيفيين منهم، على مبدأ[1] "مراعاة غرض المتكلم من كلامه" بوصفه قرينة تَداوليّة قوية في الدراسة اللغوية.

و للقصد عند أحمد بن فارس مفهوم متصل بالغرض الذي من أجله يستخدم اللفظ الموضوع للدلالة على المعنى المقصود، لذلك اعتبر أن[2] "**المعنى هو القصد المراد. ويقال: "عنيت بالكلام كذا "أي: قصدت وعمدت**".

ويعلق خالد ميلاد[3] على ما ذكره أحمد بن فارس أن القصد بهذا المفهوم متلبس بمعاني النحو الثواني المتولدة من استخدام النحو ومعانيه وتوخيها في معاني الكلم النظم الأغراض بحسب تلك الأحكام والمعاني.

ويضيف خالد ميلاد في موطن آخر أن القصد[4] "مفهوم يخرج النحو والإعراب من طبيعتهما الشكلية المجردة ليجعلهما يبنيان على ما ينشئه المتكلم المعرب عن علاقات مع الكون الخارجي في المقامات المختلفة . وهو مفهوم يقحم المتكلم في عمل الإعراب ويُبَوِّئُهُ في مستوى الإنجاز مركزًا محوريًا عند إنشاء المعاني".

١- صحراوي، مسعود. التّداوليّة عند العلماء العرب. ص٢٠١.

٢- ابن فارس، أحمد . الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط١.تعليق أحمد حسن بسبج. دار الكتب العلمية:بيروت،١٩٩٧، ص ١٤٤.

٣ – ميلاد، خالد، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة دراسة نحويّة تداوليّة.ط١. جامعة منوبة: تونس،٢٠٠١م، ص ٥٧٠.

٤- السابق، ص ٢٣٧.

ويرى محمود نحلة[1] أن القصد من وجهة نظر الأصوليين محدد عند المتكلم وثابت لا يتغير، وهو يتّخذ من الوسائل الكلاميّة والمقاميّة ما يعين السامع على إدراك ما يريد، ولكن مراتب السامعين تتفاوت في إدراك مقصود المتكلمين تبعا لتفاوت قدراتهم العقلية واللغوية والثقافية.

كما يرى أن القصد قد يلتبس على بعض أهل اللغة إذا وقف عند المعنى الأصلي للألفاظ دون إدراك للمعنى الاستعمالي. ويصنف عزمي إسلام المعنى صنفين أساسين هما: **"المعنى الخاص بالألفاظ"**، و**"المعنى الخاص بالعبارة"** بوصفها مركبات أو سياقات ذات معنى.

ويرى عزمي إسلام[2] أن المعنى الخاص بالألفاظ ينقسم إلى قسمين: الأول: **"المعنى اللفظي"** وهو خاص بمعاني الألفاظ المفردة و ما يفهم منها، وما تدل عليه، فالمعنى اللفظي طبقًا لرأي الجرجاني هو المفهوم أو الدلالة. أمّا الثاني: فهو **"المعنى السياقي"** يتعلق بمعاني الألفاظ حين ترد وتنتظم في سياقات هي الجمل والعبارات المختلفة.

و يذكر عزمي إسلام[3] أن معنى الصورة اللغوية عند بلومفيلد هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم بها، والاستجابة التي تحدثها تلك الصورة اللغوية في السامع فالمعنى عنده في هذه الحالة يتلخص في الموقف (situation)، فضلا عن استجابة لهذا الموقف.

ويرى القاضي عبد الجبّار[4] "أن القصد شرط في بلوغ الكلام تمامه على نفس مستوى الاعتبار الذي للمواضعة معتمدًا على ملاحظة أنّ الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريده المتكلم بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده".

١- محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ٨٩،٩١.

٢- انظر عزمي إسلام ، مفهوم المعنى دراسة تحليلية، ص ٢٦.

٣- السابق، ص ٣٨.

٤- القاضي، أبو الحسن عبد الجبار.المغني في أبواب التوحيد والعدل،ط١. تحقيق أمين الخولي،مطبعة دار الكتاب،وزارة الثقافة، ١٩٦٠، ١٦/٣٥٠.

فالكلام[1]- كما يرى عبد السلام المسدي- يختلف قوة وضعفًا بحسب علمنا واعتقادنا في حال المتكلم، فإذا قوي عندنا أنه ممن لا يُلبس ولا يكذب قوي في كونه أمارة فلو لم يكن من حقه أن يدلّ إذا علم من حال المتكلم ما وصفناه لم يجب أن يقوي الظنّ عنده، لأنّ كونه أمارة في هذا الوجه كالتابع دلالة أو لكونه طريقا للعلم.

وقد أشار حميد لحميداني[2] إلى وجود ألفاظ ومصطلحات تدل على القصد، وهي خاصة بالمتكلم، من مثل: **أراد، عمد، المراد، المقصود، الفائدة، الغرض، التدقيق.**

وقد اتخذ مهفوم القصد في النظرية اللغوية العربيّة أبعادًا مهمة ووجوها من الاتساع والضيق تختلف باختلاف السياقات النظرية التي استخدم فيها.

*** العبارات الدالة على قصد المتكلم في شرح الكافية:**

لقد تداول الرضيّ كلمات دالة على الغرض في مواطن عديدة، منها: **"القصد"، و"المقصود"، و"الفائدة"، و"أراد"، و"المراد"، و"عمد"**. و كثيرًا ما يستعمل الفعل **(يعني)** مرادفًا للفعل **(يقصد)**، كما في الجملة (أنا أعني أن أزورك غدا[3]). واستنتج بعضهم من هذا الاستعمال أن معاني الجملة يتم تحليله في حدود قصد المتكلم[4]؛ إذ نجد الرضيّ أكثر من استخدام كلمة **(أعني ، ويعني)** كثرة واضحة.

ولعلنا ذكرنا في موطن سابق الفرق بين **(أراد)** و**(قصد)** بأن القصد مختص بفعل القاصد دون غيره، وإرادته الفعل في حال إيجاده فقط، والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر.

١- المسدي، عبد السّلام. **التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة**. الدار العربيّة للكتب، ١٩٨١، ص ١٥٢.

٢- انظر لحميداني، حميد." **المقصدية ودور المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني**" أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية مكناس المغرب، ٢٠٠٠،ص١٥٠.

٣- عبد الحق، صلاح إسماعيل. **التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد**.ط١. دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٩٣، ص ٢٧٩.

٤- السابق نفس الصفحة.

فعلى هذا يعد القصد عنصرًا محددًا لا يمكن تجاوزه فخطوطه واضحة، وخير مثال على ذلك ما ورد في لسان العرب[1]، إذ يقول ابن جني: "أصل (ق ص د) ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والتوجه والنهود والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان ذلك أو جوْر، هذا أصله في الحقيقة وإن كان قد يخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل".

وقد جمع الرضيّ بين القصد والفائدة والإرادة في مواطن كثيرة، ولكل من ذلك مقصد تداولي يسعى الرضيّ إلى إيضاحه من خلال عباراته المستخدمة في هذا المقام، ويجدر بنا أن نقوم بعملية رصد لهذه العبارات، ومن ثمّ تحليلها وبيان الجانب التخاطبي فيها.

و تعددت عبارات الرضيّ في الإشارة إلى القصد، أو غير القصد لإتمام العملية التواصلية القائمة على مدى عنايته بالغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب، وقصده منه. وهذه العبارات على النحو الآتي :

* المبتدأ والخبر

يقول الرضيّ في سياق حديثه عن (المبتدأ والخبر)[2]: "وأمّا قوله في نحو: أرجلٌ في الدار أم امرأة: إنّ التخصيص حاصل عند المتكلم، لأنه يعلم كون أحدهما في الدّار، فنقول: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلّم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت مخصوصة عند المتكلّم، بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوّز للتنكير في: (أرجل في الدّار أم امرأة) معرفة المتكلّم بكون أحدهما في الدّار للزم امتناع أرجل في الدار؟ وهل رجل في الدّار؟ وأرجل في الدّار أو امرأة؟ لعدم لفظه (أمْ) الدّالة على حصول الخبر عند المتكلّم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ"

١- ابن منظور، لسان العرب، مادة (قصد).

٢- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١/٢٢٧-٢٢٨.

"فقوله[1]: (ما أحدٌ خيرٌ منك) يعني أن وجه التخصيص فيه أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم فقولك: (أحدٌ) عمّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم. **وفيه نظر**، وذلك أن التخصيص: أن يُجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله، **وأنت إذا قلت: ما أحدٌ خير منك فالقصد أن هذا الحكم هو عدم الخيرية ثابت لكل فرد**، فلم يتخصص بعض الأفراد لأجل العموم بشيء، وكيف ذلك، والخصوص ضدّ العموم؟ بل الحقّ أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عيّنت المحكوم عليه، و هو كل فَرْد فَرْد".

نلاحظ مما سبق ما يلي :

أولا- أن التخصيص حاصل عند المتكلم في عبارة "**أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ**"، لأنه يعلم كون أحدهما في الدار. ولكن المتكلم لا يعرف أيهم في الدار بدليل استخدامه لفظ (أم).

ثانيًا- امتناع التخصيص عند المتكلم لعدم استخدامه (أم) في مثل :

١- أرجل في الدار؟

٢- هل رجل في الدار؟

٣- أرجل في الدار أو امرأة؟

ثالثًا- التخصيص أن يُجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله. فعبارة من مثل "ما أحدٌ خير منك" يقصد بها أن عدمَ الخيرية ثابت لكل فرد.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١/٢٢٧-٢٢٨.

* تقديم الخبر وجوبًا

وفي سياق حديثه عن (تقديم الخبر وجوبا)، يقول الرضيّ[1]: "وإذا كان تقديم الخبر يُفْهم منه معنى لا يُفْهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك: "تميميٌّ أنا"، إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدّم له الخبر".

فسر الرضيّ جواز تقديم الخبر (تميمي) على المبتدأ (أنا) لأن مراد المتكلم التفاخر بتميم، وعليه يجوز التركيب (تميمي أنا) بناء على الغرض المراد (أي التفاخر بأنه من تميم) على العكس من قوله (أنا تميمي).

* وقوع الحال جملة

ويقول الرضيّ[2]: "والإنشائية إمّا طلبية أو إيقاعية بالاستقراء، وأنت في الطلبيّة لست على يقين في حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟ ولمّا الإيقاعية نحو: بعتُ، وطلّقت، فإن المتكلم بها لا ينظر أيضا إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرّد إيقاع مضمونها، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع؛ بلى، يعرف بالعقل، لا من دلالة اللفظ: أنّ وقت التلفظ بلفظ الإيقاع: وقت وقوع مضمونه".

تظهر عناية الرضيّ بمقصد المتكلم من الأفعال "بعت، وطلقت" أن المتكلم عندما ينطق بهذه الأفعال يقصد ما تقوله هذه الأفعال في تلك اللحظة لأن المخاطب لا يعرف مضمون الجملة إلا بعد ذكرها، فبنطق المتكلم تحصل الفائدة لدى المخاطب.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٥٩/١

٢- السابق ٨١/٢ .

هذا الكلام يؤكد ما سبق من أن أول دلائل المضمون الذي قد ينبني عن القصد هو التركيب المنطوق. من هنا كان لا بدّ من عناية المتكلم ببناء التركيب، وعناية المتلقي العناية الأولى بالتركيب وتحليله للوصول إلى المضمون فالمقصود.

ومن العبارات الدالة على القصد، قول الرضي[1]: "قلنا: إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر، فإذا اختلفت الجهتان فلا دور. أما المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعًا للمنسوب إليه، وفرعا له، وأما تقدّم الخبر فلأنه محطّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخرًا في الوجود إلا أنه متقدّم في القصد، وهو العلّة الغائية، وهو الذي يقال فيه: أولّ الفكر آخر العمل، فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه".

*وفي سياق حديثه عن (العطف)، يقول الرضي[2]: "واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب، إذا عرف المراد نحو: مررت بزيدٍ وعمروٌ، أي: وعمرو كذلك، ولقيت زيدا وعمروٌ، أي: وعمرو كذلك: قال:

وَعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إلا مُسحَتا أو مُجلَّفُ[3]

المسحت: المذهب، والمجلَّف: المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقيّة، فقوله: مجلف حُمِل على المعنى، إذ معنى (لم يدع إلاّ مسحتا) لم يبق من جوره إلا مسحتٌ. ويجوز أن يكون المعنى: أو هو مجلف، و (أو) منقطعة، أي: بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف- أو يكون (مجلَّف) مصدرا عطف على (عضّ) ، كما في قوله تعالى[4]: "وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّق".

١- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥٤/١.
٢- السابق ٨٨/٣.
٣- البيت للفرزدق المجلد الثاني، ص ٢٣ قصيدة (عزفت بأعشاش)، وقد ورد الشطر الثاني في الديوان على النحو الآتي: مـن المـال إلا مسحتا أو مجرف.
٤- سورة سبأ، آية :١٩ .

فسر الرضيّ جواز المخالفة في الإعراب بناء على أن مراد المتكلم من كلامه مفهوم لدى

السامع، فقوله "مررت بزيد وعمرو" يفهم السامع أن ما يقصده المتكلم هو "وعمرو كذلك".

أما فيما يخص تفسيره للمخالفة الحاصلة في البيت الشعري فنجده يعتمد على الإقناع العقلي، وذلك من خلال توضيحه المقصود بالمفردات المعطوفة (مسحت أومجلّف)، ومن ثم حمل مجلف على المعنى، إذ معنى لم يدع إلا مسحتا أي لم يُبْقِ من جوره إلا مسحتًا.

* مواضع تقديم المبتدأ وجوبًا

وفي سياق حديثه عن (مواضع تقديم المبتدأ وجوبًا)، يقول الرضيّ[1]: "قوله: "أو كانا معرفتين أو متساويين" ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخّر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين من قيام القرينة المعنويّة الدّالة على تعيين المبتدأ كما في قوله: [الطويل]

بَنونَا بَنُو أبنائِنا وَبناتُنَا   بَنوهنَّ أبناءُ الرِّجال الأباعِدِ[2]

وذلك، لأنّا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تُذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أي مثل أبي حنيفة .

لو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر، ومثله قول أبي تمام: [الطويل]

لُعابُ الأفاعي القاتِلات لُعَابُهُ   وأرْي الجَنى اشتارَتْهُ أيدٍ عَواسِلُ[3]

أي بنو أبنائنا مثل بنينا، ولعابه مثل لعاب الأفاعي".

فقد أجاز الرضيّ تقديم الخبر على المبتدأ- على الرغم من تساوي الاسمين - مستندا إلى مراد المتكلم حين قال : "لو أردت تشبيه ..." ؛ فالإرادة هنا ممثلة لقصد المتكلم وغرضه، وهي السبب الذي يجيز التركيب على نحو معين لا يجوز مثله بإرادة أخرى.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٥٣/١.

٢- ديوان الفرزدق، المجلد الثاني ص٥٧ رقم البيت (٣٢).

٣- ديوان أبي تمام، تحقيق محيي الدين صبحي ط١. دار صادر: بيروت، ١٩٩٧م. رقم البيت (٣٢) ص ٥٧/٢.

لقد اشترط عبد القاهر الجرجاني[1] معرفة غرض المتكلم وقصده في تحديد بعض الوظائف النحوية (لا سيما المسند والمسند إليه) في كثير من الشواهد العربيّة، منها قول الشاعر (وهو أبو تمام): [الطويل]

لُعابُ الأفاعي القاتِلات لُعَابُهُ   وأرْي الجَنى اشتارَتْهُ أيْدٍ عَواسِلُ (٢)

فإن التحليل البنيوي الصوري يسوي بين لفظي: "لعاب الأفاعي" و "لعابه" في الوظيفة الإسنادية، أي أن الأمر متروك للقارئ أو المحلل النحوي فأيهما ظنه مراد المتكلم جعله خبرًا (مسندًا)، فإذا ظن المتلقي أن الاسم المتقدم في التركيب هو المسند إليه فقد أخطأ التحليل لأنه أخطأ مراد المتكلم.

وقد بين عبد القاهر خطأ هذا التحليل اعتمادا على غرض المتكلم وقصده، موضحا "أن غرض المتكلم (هنا الشاعر) أن يشبه مداده بأري الجنى لا العكس. وهذا المعنى إنما يكون إذا كان "لعابه" مبتدأ "ولعاب الأفاعي" خبرًا... أما أن يكون الثاني (لعاب الأفاعي) مبتدأ والأول (لعابه) خبرا، فلا يجوز أن يكون "مرادا في غرض" أبي تمام، ويذكر عبد القاهر أن مما يعضّد كلامه تحليل أبي علي الفارسي لقول الشاعر: [الخفيف]

نَمْ ، وإنْ لم أنمْ، كَرايَ كَرَاكا   شاهِدٌ مِنك أن ذاكَ كَذاكا(٣)

والشاهد فيه أن "كراي" خبر مقدم، و"كراك" مبتدأ مؤخر. ومعناه: نم وإن لم أنم فنومك نومي، ومنها قول الآخر: [الطويل]

بَنونَا بَنو أبنائِنا وَبناتُنَا   بَنوهنّ أبناءُ الرِّجال الأباعِدِ(٤)

وتحليله كتحليل البيت السابق سواه بسواء؛ ورأي عبد القاهر أنه "قدم خبر المبتدأ وهو معرفة".

١- انظر الجرجاني،عبد القاهرعبد الرحمن. دلائل الإعجاز. ط ٣. تحقيق محمود محمد شاكر،دار المدني :جدة،١٩٩٢، ص ٣٧١.

٢- ديوان الفرزدق ، المجلد الثاني ص٥٧ رقم البيت (٣٢).

٣- ديوان أبي تمام، المجلد الثاني، ص ٤٤٥.

٤- ديوان الفرزدق، المجلد الثاني ص٥٧ رقم البيت (٣٢).

* مسوغات مجيء المبتدأ نكرة

وفي سياق حديثه عن (مسوغات مجيء المبتدأ نكرة) في مثل قولنا: (سلامٌ عليك) يقول الرضي[1]: ".. وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الأهم، و للتبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قدمت الخبر، وقلت: عليك، فقبل أن تقول (سلام) ربما يذهب الوهم إلى اللعنة، فيظن أن المراد: عليك اللعنة ....".

فسر الرضيّ البدء بلفظ (سلام) – على الرغم من كون المبتدأ نكرة ولا يسوغ الابتداء بها إلا كون الخبر شبه جملة مختصًا– بلحظه السريع لمراد المتكلم فتقدم المبتدأ على الخبر لأهميته، لأن بتقدمه يزول الوهم المتوقع في ذهن السامع لو كان التركيب على الأصل اللغوي المتعارف عليه بتقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة.

فالتركيب (سلامٌ عليك) يؤدي إلى خروج المخاطب بفهم مغاير لفهمه لو قال المتكلم (عليك سلام)؛ فقد يتبادر إلى ذهنه عند سماع لفظ (عليك) في البدء أن مراد المتكلم الدعاء عليه باللعنة. من هنا كان حرص المتكلم على أن يُفهِمَ مراده على نحو صحيح، فقدم لفظ (سلام).

* تقديم الفعل على الفاعل

وفي سياق حديثه عن (تقديم الفعل على الفاعل)، يقول الرضيّ[2]: ".. وكذلك عدم جواز: (ضرب غلامُه زيدًا) معلّل بما ذكر، وذلك أن يقال: إنما لم يجز: (ضرب غلامُه زيدا)، لأن (غلامه) فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا وأصلا، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده إلا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما، ثم مفسرا، ليكون أوقع في النفس".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١/ ٢٣٠.
٢- السابق، ١/١٨١-١٨٢.

"وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه، أو في الضمير الذي يجيء مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز، لأن ذلك المنصوب لا يجاء به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير، فلا يلبس بخلاف (زيدًا) في مسألتنا فإن مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط. وأنت إذا جئت بعد المبهم بشيء، الغرض من مجيئك به تفسيره فقط، لم يبق الإبهام. وأما إذا جئت بعده بشيء، الغرض الأصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا، فلا يكفي في التفسير، لأنه يحمل على ما هو المراد الأصلي منه ويبقى الإبهام بحاله[1]".

فالرضيّ يؤكد هنا مراعاة مقصود المتكلم، وحدس ما ليس مقصودًا له مقدمةً للحكم على التركيب بالجواز أو عدم الجواز. انظر إلى قول الرضيّ: "... وليس هذا الغرض مقصودًا فيما نحن فيه"، وقوله: "لأن ذلك المنصوب لا يُجاء به إلا لغرض رفع الإبهام..."، وقوله: "... الغرض من مجيئك به ..."، وقوله: "الغرض الأصلي منه". كل هذه العبارات تؤكد أن (مراد المتكلم وغرضه) يقومان بدور شديد الخطورة في تفسير جواز التراكيب أو عدم جوازها.

* الحال

وفي سياق حديثه عن (الحال)، يقول الرضيّ[2]: "هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة، كقولك: (لقيته) في جواب من قال: (أما لقيت زيدا راكبا؟) ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها كما في: ضربي زيدا قائما، وإذا توقف المراد على ذكرها، كما تقول في الحصر: لا تأتني إلا راكبا".

لم يجز الرضيّ حذف الحال إذا توقفت معرفة مراده على ذكرها، وغابت أي قرينة دالة- غير ذكر الحال- على مراده.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١ /١٨١-١٨٢ .
٢- السابق ٩٥/٢ .

* جواز العطف إذا كان العامل لفظًا

وفي سياق حديثه عن (جواز العطف إذا كان العامل لفظا)، يقول الرضي[1]: "ولا يجوز النصب في قولك: (أنت أعلم ومالك) لأنك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله، والتقدير الأصلي فيه: أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك، ثم خفف بحذف معمول (أعلم) وحذف المبتدأ المعطوفَ عليه (مالُك) لقيام القرينة على كلا المحذوفين".

فسر الرضيّ عدم جواز التركيب (أنت أعلم ومالك) بأن المتكلم لا يقصد من كلامه مصاحبة المخاطب في العلم لماله. فمسألة قبول التركيب ورفضه – عند الرضيّ – تقوم بناء على القصد من الكلام، فالتركيب (أنت أعلم ومالَك)- بنصب (مال) – مخالف لقصد المتكلم الذي لا يقصد مصاحبة المخاطب في العلم لماله، تلك المصاحبة التي يدل نصب (مال) على مرادها. وهذا ما دعاه إلى ذكر التقدير الأصلي للتركيب بقوله: "أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك" بحذف معمول (أعلم) و حذف المبتدأ المعطوفَ عليه (مالُك).

* الاختلاف في إضافة أفعل التفضيل

وفي سياق حديثه عن (الاختلاف في إضافة أفعل التفضيل)، يقول الرضي[2]: "...وأمّا قولهم: أيّي وأيّك فالمراد به: أيّنا، لكنهم قصدوا التنصيص على أن المراد: المتكلم والمخاطب، إذ كان لا يدل عليه الضمير في "أينا" فصرّحوا بالضميرين، فوجب إعادة "أي" رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه إذ لا يعطف على الضمير المجرور على شيء إلا بإعادة الجار فتكرير أي للمحافظة على اللفظ لا المعنى".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢/٣٦-٣٧.
٢-السابق ٢/٣٢٠ .

يذكر الرضيّ أن المراد بــ "أيّي وأيّك" "أينا" بمعنى آخر نستطيع استعمال "أيّنا" عوضا عن "أيّي وأيّك" ولكن هذا الكلام لا يؤخذ به في حال أنهم قصدوا التنصيص على أن المراد (المتكلم والمخاطب). فالتبليغ بــالضمير في "أيّنا" لا يدل على مقصودهم (أي المتكلم والمخاطب)، لذلك صرحوا بالضميرين (أيّي وأيّنا).

يحرص الرضيّ – في بعض الأحيان- على مراعاة اللفظ، كما في المسألة المشار إليها أعلاه، ونجده في أحيان أخرى يحرص على مراعاة المعنى إذا حصل بمراعاة اللفظ لبس، إذ يقول[1]: "وإن حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى: فلا تقول: لقيت مَن أحبّه، وأنت تريد من النسوان إلا أن يكون هناك قرينة".

لم يجز الرضيّ التركيب "لقيتُ منْ أحبّه" لأنه يتعارض مع مراده" أنه لقي من يحب من النسوان" أما إذا كانت هناك قرينة دالة على ما يقصده فيجوز استعمال هذا التركيب. فــ[2] "مَن" في اللفظ مفردة تصلح للمثنى والجمع والمؤنث، فإذا أراد المتكلم بكلامه أحد هذه الأشياء، فعليه مراعاة اللفظ فيما يعبر به عنها من الضمير والإشارة ونحوها".

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣/٢٩٨.
٢- السابق ٣/ ٢٩٧.

ثانيًا- مبدأ الإفادة

ويراد به[1] "حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون مراد المتكلم وقصده، وهي الثمرة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب. و يرى طه عبد الرحمن[2] أنّ "الإفادة أن يفترض المتكلم أنه يريد بكلامه إبلاغ السامع معنى مخصوصًا بالإضافة إلى أن كل كلام إذا دار بين أن يكون له معنى مفيد وبين أن يخلو من المعنى، كان حمله على الإفادة أولى".

فمن أهم الشروط التي تُحقّق الفائدة لدى السامع ما يلي[3]:

أولا- ثبوت معنى دلالي عام للجملة،

ثانيًا- أن تكتمل النسبة الكلاميّة للجملة فتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها، بأن تكون عناصر العبارة معيّنة ودالة.

وفي حال انتفى أحد الشرطين، فإن الجملة تفقد أهم شرط في صحتها وهو حصول الفائدة لدى السامع، ولا يصح عندئذ تسميتها بالجملة ولا بالكلام.

١- صحراوي، مسعود. التّداوليّة عند العلماء العرب. ص ١٨٦.

٢- عبد الرحمن، طه. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ١٦٨.

٣- صحراوي، مسعود. التّداوليّة عند العلماء العرب. ص١٨٦-١٨٧.

١ - مبدأ "الإفادة" و"ظاهرة التعيين"

لقد اهتم النحاة العرب - كما يرى مسعود صحراوي[١] - بظاهرة "التعيين" بوصفها عنصرًا هامًا في إقامة أي تواصل لغوي مفيد، أي محقق لمبدأ "الإفادة" كشرط ضروري لعملية التواصل. وبمراعاة هذا القانون اللغوي راحوا يربطون بين مفهوم "الإفادة" وبين مقولة "التعريف والتنكير" في ظواهر وعلاقات نحوية كبرى كالإسناد وغيره.

وقد ذكر الرضيّ "الإفادة" في شرحه ذكرًا صريحًا في باب "المبتدأ" ؛ إذ يقول[٢]: "وقال ابن الدّهّان: وما أحسن ما قال: إذا حصلت الفائدة فأَخْبِرْ عن أيِّ نكرة شئت، وذلك، لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواءٌ تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا. فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ، وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد، هو عدم عِلم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه. فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد، مثلا، فقلت: (زيد قائم) عدّ لغوًا. ولو لم يُعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك أن تقول: (رجلٌ قائم) في الدار، وإن لم تتخصص النكرة بوجه. وكذا تقول: كوكبٌ انقضَّ السّاعة، قال تعالى[٣]: "وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ" وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: قام زيد، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: قام في الدار رجل".

١- صحراوي، مسعود التّداولية عند العلماء العرب، ص ١٨٩.

٢- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١/٢٢٥.

٣- سورة القيامة، آية: ٢٢.

وفي ضوء هذه المسألة، يقول الشاوش[1]: "فالجواز الذي حدّث عنه الأستراباذي ليس الجواز الإعرابيّ التركيبيّ إنما هو الجواز التّداوليّ. فقد بنى النموذج المتعلق بشرط الفائدة على حالـــة خاصة تتعلّق بجدّة المحكوم على المحكوم عليه، ويمكن أن نسوّغ النّموذج بأن نجعل الفائدة شرطا لكل خطاب سواء ما قام على إسناد حكم للمحكوم عليه أو ما قام على غير ذلك".

الرضيّ هنا يولي الجانب التواصلي عناية تفوق الجانب التركيبي في المثال المـشار إليــه سابقًا وتجعل التركيب تابعًا للغرض التواصلي، و يتمثّل الجانب التّواصلي في حصول الفائدة لدى المخاطب. فجواز الإخبار عن المبتدأ و عن الفاعل من وجهة نظر الرضيّ التّداوليّة هو "عــدم عِلم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو عَلم في المعرفة ذلك كما لو عَلم قيام زيــد، مثلا، فقلت: "زيد قائم عدّ لغوا".

فقد عدّ الرضيّ "زيد قائم" لغوا – على الرغم من تعريف المبتدأ– بالاســتناد إلـــى القاعــدة التّداوليّة أن المبتدأ معلومة لا يجهلها السامع (المخاطب) وبما أن المخاطب على معرفة تامة بقيام زيد فإن المثال – المشار إليه أعلاه – يندرج –من وجهة النظر الاستعمالية– في لغو الكــلام ولا فائدة من ذكره، إلا أنه من ناحية تركيبية وبمعزل عن السياق يندرج ضمن الصحيح لغويا. وهذا إن دل على شيء دل على مدى حرص نحاتنا القدماء على إعطاء الجانب التواصلي مكانته فـــي الحكم على الجانب التركيبي.

وهذا الكلام ينطبق، أيضا،على الفاعل؛ إذ يقول الرضيّ[2]: "وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: قام زيد، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: قام في الدار رجل".

١– الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربيّة "تأسيس نحو النص" ، المجلد الثاني، ط١، المؤسسة العربيّة للتوزيع: تونس، (٢٠٠١)، ص ٩٢٥.

٢– شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٢/١.

هذا، وقد التفت فيصل صفا في بحث له بعنوان "طبيعة قرينة (الفائدة) في تسويغ الإسناد إلى النكرة" إلى المسألة المذكورة سابقا على النحو الآتي[1]: "و لا أظن أن ابن الدّهّان، على ما يذكر الرضيّ، جاوز الصواب حين سوّغ الابتداء بالنكرة المحضة على أساسٍ من سياق غير لغوي أشار إليه بقوله: "... ولو لم يُعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك أن تقول (رجل قائم في الدار) وإن لم تتخصص النكرة بوجه، وكذا تقول: (كوكبٌ انقض الساعة)...". هذا السياق غير اللغوي يعني أن المخاطب في حال ينكر معها مثل هذا الخبر، أي أن علمه قائم بعكس الإخبار المقدم، وعليه يكون الإخبار بما ينكر مثله (حسب حال المخاطب) قرينة، فالقرينة، إذًا، هي السياق غير اللغوي وليست شيئا متصلا بالنكرة، وهذا يعني، بالنتيجة، أن التركيب الواحد قد يكون في حال مفيدًا فيقوم تواصل بين المتكلم والمخاطب، وقد يكون في حال أخرى غير مفيد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياقا كهذا عن حال المخاطب لا بدّ من وجوده على نحو من الأنحاء يجعل جملة، مثل:

- رجل في الدار/ قائم في الدار

جائزة. وقديما أشار الرضيّ إلى أن تخصيص المبتدأ، في نظر المتكلم، غير كافٍ لتسويغ الإسناد إليه إذا كان نكرة، إذ لو كان كافيا – كما يرى ابن الحاجب– لجاز الابتداء بأية نكرة إذا كانت مخصوصة عند المتكلم. فالرضيّ يرى أن المطلوب هو اختصاص المبتدأ عند المخاطب".

١- صفا، فيصل. "طبيعة قرينة (الفائدة) في تسويغ الإسناد إلى النكرة"، الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية الجامعة الإسلامية إسلام آباد، الباكستان، المجلد٣١، العدد ٤(١٩٩٥): ص ١٢٩.

وقد خلص فيصل صفا[1]في تفصيله للمسألة السابقة -مسوغ الابتداء بالنكرة- إلى أن (الفائدة) تعني قيام تواصل بين المتكلم والمخاطب عند الحديث لجعل المخاطب في حال يحكم فيها على ما يسمع أو يقرأ بأنه بلاغ تام. أما قرائن التواصل (أي: الفائدة) فيمكن أن تكون لغوية مقالية، أو أن تكون غير مقالية (أي: مقامية) كالسياق الاجتماعي أو التاريخي.. . ولعل السياق غير اللغوي أحق بالعناية من السياق اللغوي، أولا، لأن الأخير حظي من القدماء والمحدثين بجانب من التفصيل، ولأن الأول ، ثانيا، لم يكن الحديث عنه واضحًا أو صريحًا لديهم. يضاف إلى هذا، ثالثًا، أن القرائن المقامية ليست قليلة إذا ما قيست بالقرائن اللغوية المقالية.

* الإخبار بالذي أو بالألف واللام

وفي سياق حديثه عن (الإخبار بالذي أو بالألف واللام)، يقول الرضيّ[2]: "... بيان ذلك: أنك إن أخبرت عن هاء (ضاربه) يكون المعنى: الذي ضاربه أخو زيد زيدٌ، فقد عرفنا بالمبتدأ أن ههنا شخصًا هو مضروب أخي زيد، فيجوز أن يكون ذلك الشخص زيدا وغيره، فقولك، إذا في الخبر: زيدٌ، فيه فائدة متجددة، وهي أن زيدًا مضروب أخيه دون عمرو وغيره. وكذا إن أخبرت عن هاء "أخوه"، يكون المعنى: الذي ضارب زيد أخوه زيد، فمضمون الصلة الذي يجب أن يكون معلومًا للمخاطب أن ههنا شخصًا أخوه ضارب، فيستفيد من الخبر أن ذلك الشخص نفس زيد".

١- صفا، فيصل. طبيعة قرينة (الفائدة) في تسويغ الإسناد إلى النكرة، ص ١٢٩-١٣٠.

٢- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٧٥/٣.

فمن من خلال ما سبق نستطيع القول بأن الرضيّ في تحليله ربط بين مفهومين أساسين في إتمام العملية التواصلية، هما: المعنى والفائدة.

وقد ميز العلماء العرب القدماء بين المعنى والفائدة – كما يرى بشير إبرير – ، فقالوا[1]: "لا بدّ لكل كلام من معنى يدل عليه، ولكنه وإن كان ينبغي أن يفيد في الأصل فقد يكون غير مفيد أو غير حامل لفائدة لخبر يجهله السامع، وذلك مثل (النار محرقة)، مثال مشهور في النحو العربيّ، فإن قيل هذا لمن اختبر خاصية النار المحرقة، فإن هذا الكلام وإن كان ذا معنى إلا أنه لا يأتي بشيء جديد بالنسبة إلى المخاطب، ولهذا أهمية عظيمة جدا، لأنه الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة".

٢ – مبدأ "الإفادة" ومسألتا "الذكر" و "الحذف":

الأصل في النظام النحوي أن يكون وسيلة لتحقيق مراد المتكلم بإفادة السامع، فهو آلة للتبليغ، وهو إلى قوانين فنّ المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق.

وقد فَهِم النحاة العرب هذه الظاهرة[2] فهمًا صحيحًا؛ إذ بنوا علم النحو على مبدأ التخفيف والفرق. وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرون، وهو يقول بأن الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجية أو الذهنية في إعماله لآلة الخطاب إلا بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب، أو بعبارة أخرى: إن همّ المتكلم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من المجهود. وهذا أصل التعليلات التي يشاهدها المطلع على كتب النحاة القدماء.

١– إبرير، بشير."مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللّساني العربيّ". مجلة التراث العربيّ،اتحاد الكتاب العرب:دمشق،العدد ٩٠، السنة الثالثة والعشرون حزيران(٢٠٠٣م)، ص٤٤. وهناك من قال :" المعنى هو أصل الفائدة". انظر،أيضا، عاشور، المنصف" من المعاني النحوية في اللّسانيات العربيّة" مجلة الموقف الأدبي العدد ١٣٥–١٣٦ (١٩٨٢) .
٢– الموسى، نهاد. نظرية النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر النحوي الحديث.الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص٨٧.

و قد فرق (جوناثان أوين*) بين النحو التوليدي والنحو العربيّ في مسألة الحذف، وهي المسألة التي جعلت كثيرا من الباحثين ينتبهون إلى وجود التشابه بينهما، وجاءت الفروق بين النحوين التوليدي والعربيّ عند (جوناثان أوين) على النحو الآتي[1]:

أولا- أن الحذف في النحو التوليدي لا يقع إلا إذا كان للمحذوف مثيل في النص. أمّا في النحو العربيّ فللحذف سببان: الأول تركيبي، والثاني "ذريعي" pragmatic، ذلك أن المحذوف يمكن أن يفهم من السياق،

ثانيًا- والفارق الثاني بين النحوين فرق في الاهتمام؛ ففي حين ينظر النحو العربيّ إلى الحذف على أنه محاولة للوصول إلى معرفة المحذوف، يبدأ النحو التوليدي من الجمل الكاملة ويطبق عليها قواعد الحذف ليصل إلى الشكل الظاهري لها،

ثالثًا- والفرق الثالث أنّ في النحو التوليدي قواعد محددة للحذف، أما في النحو العربيّ فلم تحدد تلك القواعد، بل أسندت تلك القواعد إلى المتكلم نفسه،

رابعًا- والفرق الرابع أن النحو العربيّ كان ينظر إلى المعنى حين يقع الحذف، وهذا ما لا نجده في النحو التوليدي".

---

*يعد (جوناثان أوين) من أشهر الباحثين الغربيين الذين اهتموا بدراسة تاريخ النحو العربيّ وطبيعة الدراسة النحوية، وقد ناقش قضايا معينة في النظرية النحوية في كتابه " مقدمة للنظرية النحوية العربيّة في القرون الوسطى" ١٩٨٨. وقد ذكر مترجم كتاب " آفاق جديدة .." حمزة المزيني في المقدمة أن (جوناثان أوين) ناقش قضية الحذف بين النحو العربيّ والنحو التوليدي .

١- تشومسكي، ناعوم. آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن. ط١ ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص ٣٦.

مما سبق نلحظ أن الحذف في النحو العربيّ مظهر ذو أهمية من مظاهر العملية التواصلية، التي تجعل للحذف فائدة تتضاف لتشكيل المعنى النهائي للتركيب.

وقد ذكر أحمد الحسن[1] في أثناء حديثة عن (الحذف والإضمار) أن النحاة وضعوا ضوابط للحذف، وأن هذه الضوابط ترتبط بالمتكلم أو المخاطب، فكثرة الاستعمال، وسياق الحال، ومقصد المتكلم، والتنغيم، والدليل العقلي، مسوغات أو ضوابط للحذف، وأن الحذف وهو مخالف للأصل الذي، هو (الذكر)، لا يجوز إلا إذا حصلت الفائدة.

وقد أشار بشير إبرير إلى الحذف في سياق حديثه عن الإفادة، إذ يقول[2]: "إن سيبويه عندما تحدث عن الحذف ربطه بعلم المخاطب، وجعل بذلك المتكلم يستند إلى بديهة المخاطب في فهم المحذوف وبالتالي تحصيل الإفادة في الكلام".

وإذا عدنا إلى الرضيّ الأستراباذي لنقف على مفهومه للحذف وعلى صلة الحذف بالعملية التواصلية وجدناه يقول – على سبيل المثال–[3]: "وأمّا الكوفيون فيجوزون الحذف، بلا شذوذ مطلقا، في صلة (أيّ) كان أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ في الشواذ[4]: "على الّذي أحْسَنُ". ويروى: ما أنا بالذي قائل لك شيئا. واعلم أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبرا عن المتكلم جاز أن يكون العائد إليه غائبا وهو الأكثر لأن المظهرات كلها غيب نحو: أنا الذي قال كذا. وجاز أن يكون متكلما حملا على المعنى، قال علي– كرم الله وجهه–: [الرجز]

أنا الّذي سَمّتني أمّي حَيدره[5]

١- الحسن،أحمد حسن إسماعيل. الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربيّ. رسالة دكتوراه اليرموك، (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، ص ١٤٠.

٢- إبرير، بشير.مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربيّ، ص ٤٤ .

٣- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣/٢٦٣-٢٦٤.

٤- سورة الزخرف، آية : ٨٤.

٥- ديوان علي بن أبي طالب،ط١. تحقيق عبدالله المصطاوي، دار المعرفة: بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٦٧.

الشاهد لعلي بن أبي طالب قاله في مساجلة جرت بينه وبين مَرْحَب اليهودي يوم خيبر، والشطر الثاني هو: ضرغامُ آجام وليث قسوَرَة .

"قال المازني[1]: لو لم أسمعه لم أجوُزه. وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبرا عن مخاطب، نحو أنت الرجل الذي قال كذا، وهو الأكثر، أو قلتَ كذا حملا على المعنى. هذا كله إذا لم يكن للتشبيه، أمّا مَعَه، فليس إلا الغيبة، كقولك: أنا حاتم الذي وهب المئين، أي مثل حاتم".

وقد يحذف الشيء اعتمادًا على فهم المراد، من ذلك قول الرضي[2]: ".. وكان يجب على الأصل المتقدم أن لا يجوز قوله:

علفتُها تبنًا وماءً باردًا[3]

وقوله:[الكامل]

متقلّدًا سيفًا ورُمْحا[4]

لكنه إنما جاز، لأن المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الأول، حذف اعتمادا على فهم المراد، أي علفتها تبنًا وسقيتها ماء باردا، ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا".

فسر الرضيّ جواز التركيب (عَلَفْتُها تبنا وماءً بارِدًا / متقلدًا سيفًا ورمحا) بناء على أن السامع فهم مراد المتكلم، فعندما قال المتكلم: "علفتها تبنا وماء باردا" عطف على عامل مقدر في الأول، فبذكر العامل الأول (علفتها) الخاص بالغذاء (تبنا)، أدرك السامع أن (ماء باردا) مرتبط بالفعل (سقى)، وكذلك في (متقلدا سيفا ورمحا)، فمن خصائص الرمح الحمل لهذا آثر المتكلم الحذف بناء على أن السامع أدرك مراد المتكلم بذكره العامل الأول.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣ /٢٦٤ .

٢- السابق ٣/٧٠-٧١.

٣- لم أعثر على قائل هذا الشطر.

٤- ديوان عبدالله بن الزبعري،ط٢، تحقيق يحيى الجبوري،مؤسسة الرسالة،١٩٨١م، ص٣٢ صدر هذا الشاهد "يا ليتَ زوجكِ قد غدا"

* حذف الاستفهام مع العلم

وفي سياق حديثه عن (حذف الاستفهام مع العلم)، يقول الرضيّ[1]: "وقد يحذف الاستفهام مع العلم، نحو قوله: [الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بنَ أبي عَمْـ رو ولَـيْتٌ يَـقُولُهَا المَحْزُونُ[2]

أي: ليت أنجتمع أم لا؟ ومسافر، منادى.

وقد يخبر ههنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة، لأنا ذكرنا في باب المبتدأ، أن التخصيص غير مشروط في المبتدأ، مع حصول الفائدة، وإنما لم يُخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر، لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر، وذلك لتوافق إعرابيهما".

تتجلى تفسيرات الرضيّ في تركيزه على الجانب التواصلي من الإخبار، فقد أجاز الإخبار عن النكرة بنكرة بشرط الإفادة، بمعنى آخر يقصد الرضيّ من كلامه حفظ المراتب حتى لا يلتبس المبتدأ بالخبر، فمن ناحية شكليه إعرابهما واحد، إلا أن المخاطب يستطيع تحديد أيهم الخبر كون الخبر معلومة يجهله السامع، وعليه يكون للجانب التواصلي دور كبير في معرفة الخبر من المبتدأ، أي إدراك ما يقصده المتكلم.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١٤٣/٦.

٢- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب،صنعة أبي هفان المهزمي البصري، وصنعة علي حمزة البصري التميمي،ط١. تحقيق محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال،٢٠٠٠م ص ١٠٤.

٣- مبدأ "الإفادة" و مسألتا "التقديم" و"التأخير"

إن الغرض الأساسي من التقديم لدى النحاة[١]هو العناية (إنه قدم للعناية ولأن ذكره أهم) التي تفقده بذلك قيمته التّداوليّة، ذلك لأن التقديم لا يأتي فقط لإبراز الفائدة في الكلام أو عدم الفائدة فقط، وإنما يأتي بالإضافة إلى ذلك لتمييز المعاني المختلفة التي تدور في ذهن السامع، والتي يريد إيصالها إلى المستمع.

* حتى الابتدائية

ويقول الرضيّ في سياق حديثه عن (حتى الابتدائية)[٢]: "ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو: ركب القوم حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحك لم يفد". ففي كلام الرضيّ السابق إشارة إلى أن الأصل في الكلام المسبوق بـ (حتى الابتدائية) أن يكون خبر المبتدأ فيه من جنس الفعل المتقدم عليه. فالعملية التواصلية تهتم بالفائدة التي يجنيها المتكلم من كلامه مع العلم أن (الخبر) من وجهة نظر تّداوليّة هو المعلومة الجديدة التي يجهلها السامع؛ إذ تعد هذه المعلومة (الخبر) محط عناية السامع في إدراك معلومة لم يدركها من قبل. فهو هنا يرى أن التركيب (ركب القوم حتى الأمير ضاحك) مخالف؛ لعدم وجود علاقة تربط بين (الركوب والضحك).

١- عشير، عبد السلام. عندما نتواصل نغير مقاربة تداوليّة معرفية لآليات التواصل والحجاج. أفريقيا الشرق: المغرب، ٢٠٠٦، ص ٧٥ .
٢- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٦/٢٢.

٤- مبدأ "الإفادة" و "بدل الكل من الكل"

إن الأصل في البدل إفادة المخاطب، وقد ذكر الرضيّ أن الفائدة في ذكرهما (أي البدل والمبدل منه) أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء، منها قوله[1]: "... وقد يكون الثاني لمجرّد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني، وذلك لأن الإبهام أولا ثم التفسير ثانيا وقْعًا وتأثيرًا ليس للإتيان بالمفسَّر أولا، وذلك نحو: برجل زيد، فإن الفائدة الحاصلة من "رجل" تحصل من زيد مع زيادة التعريف، لكن الغرض ما ذكرنا. و لا يجوز العكس نحو : بزيد رجل إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير".

فسر الرضيّ عدم جواز التركيب "بزيد رجل" لعدم تحقق الفائدة في ذكر المبهم (رجل) بعد المفسر(زيد). فالأصل ذكر الإبهام قبل التفسير، كما في قوله: "برجل زيد" لأن الشيء إذا فسر بداية عرف، ومن هنا نستطيع القول بأن التركيبين:

١- برجل زيد

٢- بزيد رجل

جاءا على نحو يخالف أحدهما الآخر، ففي المثال (١) الفائدة من (رجل) تحصل من (زيد) مع زيادة التعريف، إذ ينتظر المخاطب معرفة من يقصد بـ "رجل" كون رجل مبهما على العكس من المثال (٢) الذي لا يحقق فائدة من الإبهام بعد التفسير لدى المخاطب.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٣ /١١٤ .

ونظرًا لأهمية هذه المسألة – عند الرضيّ – نراه يكررها في ثنايا شرحه مؤكدا على أن البدل يجب أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، إذ يقول(١): "قالوا: لأن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، ومن ثمّ لم يجز: "بزيد رجل". وقوله(٢): "فإن لم تفد النكرة ما أفاده الأول لم يجز، لأنه يكون إبهامًا بعد التفسير نحو: بزيد رجل، وقد مرّ أنه لا فائدة فيه".

خلاصة القول إن العملية التواصلية تقوم على محورين أساسيين هما: المتكلم و المخاطب. وقد أولى نحاتنا القدامى هذا الجانب جل الرعاية والاهتمام، فقد أولوا – في كثير من الأحيان– تقديم الجانب التواصلي على الجانب التركيبي، ولعلنا نلاحظ حضورًا بارزًا لمعظم المفاهيم "التداوليّة" في تحليلاتهم، وقد كانت تحليلات الرضيّ شاهدًا على تغليبه الجانب التواصلي على الجانب التركيبي حرصًا منه على إفهام المراد على نحو صحيح.

١- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ١٢٧/٣.

٢- السابق ٣/ ١٢٣.

الخاتمة

لا بدّ في نهاية هذه الدراسة التي تناولت "**أنظار تداولية في تحليلات الرضيّ النحوية في شرحه لكافية ابن الحاجب**"، من إبراز النقاط الآتية:

١- لقد حظي طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب) باهتمام بالغ في تحليلات الرضي. فلم يَغفل عن العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب. وتجلّى اهتمامه بالمتكلم عبر عنايته بغرضه وقصده من الكلام، أمّا اهتمامه بالمخاطب فتجلّى من خلا احتفائه بـ "الإفادة".

٢- و قد جاءت تحليلات الرضيّ منسجمة مع الواقع الاستعمالي للغة، فقد استند في تناوله بعض التراكيب النحوية على العرف الاستعمالي لها. فكان يخطئ بعض التراكيب بناء على عدم انسجامها مع العرف الاستعمالي لمراد المتكلم.

٣- وقد وردت الإشاريات بأنواعها عند الرضي شاهدا على عنايته بالجانب التواصلي الذي سعى من خلاله إلى ربط طرفي الاتصال (المتكلم والمخاطب) بقربهم أو بعدهم من مركز الإشارة.

٤- وقد برزت نظرية الأفعال الكلامية عند الرضيّ بشكل صريح من خلال تقسيمه الجمل إلى إنشائية وخبرية وإيقاعية.وتوضيح ما يقوم به اللفظ عند النطق به من فعل إنجازي يسعى المتكلم من خلاله إلى حث السامع على فعل أمر معين أو تركه أو نحو ذلك.

Abstract

Bataineh: Feryal Qaseem fandi (**Pragmatic Views In AL-Radi's Syntactic Analyses Embodied In His Explanation of AL-Kafiy by Ibn AL-Hajib**) Master thesis at Yarmouk University, in ٢٠١٠ (a supervisor. Dr. Faisal Ibrahim Safa).

The first grammarians - in many of their analysis - the communicative care and attention, has made this study (**Pragmatic Views In AL-Radi's Syntactic Analyses Embodied In His Explanation of AL-Kafiy by Ibn AL-Hajib**) stands for the explanation of satisfaction and consideration of the analysis that was consistent today known as **"Pragmatic"**

The study would be required in three chapters: Chapter I, entitled "Constituent perspectives in the direction of deliberative," looking at the grammatical elements of the industry, and evaluation of grammatical structures, and interpretation of grammatical structures, and the definition

Pragmatic

And the second chapter entitled "The elements of deliberative fundamental analysis, complacent" This chapter Alichariat In theory, and other applied as follows: A - Alichariat personal is of two types: (pronouns and the appeal), b - Alichariat temporal, C - Alichariat spatial, D - Ichariat speech, and ended up talking about the acts of words .

The third Chapter discusses four rules of interloction: cooperation, courtesy, intention and purpose is entitled "rules of communication in the analysis of parliamentary structures" talked about the rules of communication (cooperation, politeness, and purpose, and benefit) and falls below the rules.

And appended to the study, the researcher noted the conclusion to the main search results

المصادر والمراجع

أولا – الكتب العربيّة والمترجمة

١- أرمينكو، فرانسواز. **المقاربة التّداوليّة**.(د ط) ترجمة سيعد بحيري.مركز الإنماء القومي. (دت)

٢- الأستراباذي، رضيّ الدين محمد. **شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب**. تحقيق عبد العال سالم مكرم.القاهرة:عالم الكتب، ٢٠٠٠.

٣- استيتيه،سمير شريف.**منازل الرؤية منهج تكاملي في قراءة النص**. ط١.دار وائل للنشر:عمان،٢٠٠٣.

٤- إسلام، عزمي.**مفهوم المعنى دراسة تحليلية**. حوليات كلية الآداب، الحولية السادسة، الرسالة الحادية والثلاثون، ١٩٨٥.

٥- إسماعيل، صلاح. **النظرية القصدية في المعنى عند جرايس**. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والعشرون،الرسالة الثلاثون بعد المئتين، ٢٠٠٥.

٦- الأوراغي،محمد. **الوسائط اللغوية أفول اللّسانيات الكلية**.ط١.دار الأمان للنشر والتوزيع:الرباط،٢٠٠١.

٧- بروان، ويول. **تحليل الخطاب**. ترجمة محمد الزليطي، ومنير التريكي، جامعة الملك سعود. ط١. ١٩٩٧م.

٨- بلانشيه،فيليب. **التّداوليّة من أوستن إلى غوفمان**.ط١.ترجمة صابر الحباشنة .دار الحوار:سوريا،٢٠٠٧.

٩- بومعزة، رابح. **التحويل في النحو العربيّ مفهومه أنواعه صورة البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة**.ط١.عالم الكتب الحديث: الأردن،٢٠٠٨.

١٠- بونتج،ديتر كارل. **المدخل إلى علم اللغة**.ط١.ترجمة سعيد حسن بحيري. مؤسسة المختار،٢٠٠٣.

١١- تشومسكي، ناعوم. **آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن**. ط١.ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.

١٢-الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. **دلائل الإعجاز**. ط ٣. تحقيق محمود محمد شاكر،دار المدني :جده،١٩٩٢.

١٣- الجرجاني،شريف علي بن محمد.**التعريفات**.ط١.دار الكتب العلمية:بيروت،١٩٨٣.

١٤- ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربيّ: بيروت،(د ت).

١٥- الجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة** . ط١.تحقيق إميل يعقوب، و محمد طريفي.دار الكتب العلمية:بيروت،١٩٩٩.

١٦- الحسن، شاهر.**علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربيّة**. ط١.دار الفكر :عمان.٢٠٠١.

١٧- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد.**مقدمة ابن خلدون**.تحقيق علي عبد الواحد وافي،القاهرة:الهيئة المصرية ،٢٠٠٦.

١٨- درويش، شوكت علي عبد الرحمن. **الرخصة النحوية**. ط١. وزارة الثقافة : عمان ، ٢٠٠٤.

١٩- دمشقية، عفيف.**تجديد النحو العربيّ**. معهد الإنماء العربيّ: بيروت ، ١٩٨١.

٢٠- ديوان **ديوان الأحوص الأنصاري**، تحقيق سعدي ضنّاوي. ط١، دار صادر: بيروت،١٩٩٨م.

٢١- **ديوان أبي تمام**، تحقيق محيي الدين صبحي .ط١. دار صادر: بيروت، ١٩٩٧م.

٢٢- **ديوان الحطيئة**.ط١. شرح يوسف عيد، دار الجيل: بيروت، ١٩٩٢م.

٢٣- ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهرت فاييرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.

٢٤- **ديوان الفرزدق**، دار صادر: بيروت.

٢٥- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف: مصر.

٢٦- **ديوان عبدالله بن الزبعري**.ط٢، تحقيق يحيى الجبوري،مؤسسة الرسالة،١٩٨١م.

٢٧- **ديوان علي بن أبي طالب**،ط١. تحقيق عبدالله المصطاوي، دار المعرفة: بيروت، ٢٠٠٣م.

٢٨- **ديوان أبي طالب بن عبد المطلب**.صنعة أبي هفان المهزمي البصري، وصنعة علي حمزة البصري التميمي.ط١. تحقيق محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال،٢٠٠٠م.

٢٩- **ديوان طرفة بن العبد**. تحقيق فوزي عطوي، دار صعب: بيروت،١٩٨٠م.

٣٠- الرفايعة، حسين عباس. **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة**. ط١. دار جرير: عمان، ٢٠٠٦.

٣١- روبول،آن،وجاك موشلار.**التّداوليّة اليوم علم جديد في التواصل**.ط١.ترجمة سيف الدين دغفوش.دار الطليعة :بيروت،٢٠٠٣.

٣٢- الزبيدي، محمد بن الحسن. **طبقات النحويّين واللغويين**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: مصر.

٣٣- زكريا ميشال، **بحوث ألسنية عربية**.ط١.المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،١٩٩٢.

٣٤- ابن السراج، محمد بن سهل. **الأصول في النحو**. تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (دت).

٣٥- سيبويه، أبو بشر بن عثمان. الكتاب. ط١. تحقيق عبد السلام هارون،دار الجيل: بيروت(د ت).

٣٦- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. **الاقتراح في علم أصول النحو**. دار المعارف: سوريا،(د ت).

٣٧- ---،----- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق محمد أحمد بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم،علي محمد البجاوي، بيروت:منشورات المكتبة العصرية،١٩٨٦.

٣٨- الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربيّة "تأسيس نحو النص" ، المجلد الثاني، ط١، المؤسسة العربيّة للتوزيع: تونس، ٢٠٠١.

٣٩- صحراوي، مسعود. التّداوليّة عند العلماء العرب.ط١.دار الطليعة :بيروت،٢٠٠٥.

٤٠- عبد الحق، صلاح إسماعيل. التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد.ط١. دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٩٣.

٤١- عبد الرحمن، طه.اللسان والميزان أو التكوثر العقلي.ط١.المركز الثقافي العربيّ، ١٩٩٨.

٤٢- عبد اللطيف، محمد حماسة.العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. دار غريب: القاهرة،٢٠٠١.

٤٣-العسكري، أبو هلال.الفروق اللغوية. تحقيق حسام الدين القدسي. دار الكتب العلمية: بيروت،(د ت).

٤٤- عشير، عبد السلام. عندما نتواصل نغير مقاربة تداوليّة معرفية لآليات التواصل والحجاج. أفريقيا الشرق: المغرب، ٢٠٠٦.

٤٥- عيد، محمد.أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث.عالم الكتب:القاهرة ، ١٩٧٣.

٤٦- ابن فارس،أحمد.الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط ١ .تعليق:أحمد حسن بسبح.دار الكتب العلمية:بيروت،١٩٩٧.

٤٧- فلفل، محمد عبدو.اللغة الشعرية عند النحاة دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربيّ.ط١. دار جرير: عمان، ٢٠٠٧.

٤٨- القاضي، أبو الحسن عبد الجبار. **المغني في أبواب التوحيد والعدل**.ط١. تحقيق أمين الخولي،مطبعة دار الكتاب: وزارة الثقافة، ١٩٦٠

٤٩- ليش،جيفري،وجيني توماس.اللغة والمعنى والسياق:البراغماتية **(المعنى في السياق). الموسوعة اللغوية**. ج١.كلية اللغات:جامعة الملك سعود،ص (د ت).

٥٠- انظر لحميداني، حميد. **المقصدية ودور المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني** أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية مكناس المغرب، ٢٠٠٠.

٥١- مانغونو، دومنيك. **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**.ط١.ترجمة محمد يحياتن، الدار العربيّة للعلوم،٢٠٠٨.

٥٢- المتوكل، أحمد.**دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي**.ط١.دار الثقافة،١٩٨٦.

٥٣- ـــــ،ـــ. **قضايا اللغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التّداوليّ**،(د ت)

٥٤- المسدّي، عبد السّلام. **التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة**. الدار العربيّة للكتب، ١٩٨١.

٥٥- ابن منظور، محمد بن مكرم. **لسان العرب**. ط١. تحقيق أمين عبدالوهاب ومحمد العبيديّ.دار إحياء التراث العربيّ: بيروت،١٩٩٥.

٥٦- الموسى، نهاد. **نظرية النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر النحوي الحديث**.الطبعة الأولى ١٩٨٠.

٥٧- الميساوي، خليفة."**خطاب الفرد- خطاب الطبقة**". أعمال ندوة قضايا المتكلم في اللغة والخطاب. جامعة القيروان، دار المعرفة: تونس،٢٠٠٦.

٥٨- ميلاد، خالد، **الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة دراسة نحويّة تداوليّة**.ط١. جامعة منوبة: تونس،٢٠٠١.

٥٩- نحلة، محمود. **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**. دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٢.

٦٠- ياقوت، محمود سليمان. التراكيب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية. ط٢. دار المعرفة الجامعية، (د ت).

ثانيا- الدوريات

١- إبرير، بشير. **"مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللّساني العربيّ"**. مجلة التراث العربيّ،اتحاد الكتاب العرب:دمشق،العدد ٩٠، السنة الثالثة والعشرون حزيران(٢٠٠٣م).

٢- بلبع،عيد. **"التّداوليّة البعد الثالث في سيميوطيقا موريس" مجلة فصول**،العدد ٦٦(٢٠٠٥).

٣- صفا، فيصل. **"طبيعة قرينة (الفائدة) في تسويغ الإسناد إلى النكرة"** الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية الجامعة الإسلامية آباد، الباكستان، المجلد٣١، العدد ٤(١٩٩٥).

٤- صلاح الدين، ملاّوي.**"قراءات على هامش النظرية الخليلية (بحث في المقولة العاملية)"**. مجلة المخبر، وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها - جامعة بسكرة،العدد الأول، ٢٠٠٩.

٥- فاخوري، عادل.**"نظرية الأفعال اللغوية"** الموسوعة الفلسفية العربيّة، المدارس والمذاهب والاتجاهات والتيارات، تحرير معن زيادة. ج٢. معهد الإنماء العربيّ.ط١. ١٩٨٨.

٦- عاشور، المنصف "من المعاني النحوية في اللّسانيات العربيّة" مجلة الموقف الأدبي العدد ١٣٥-١٣٦ (١٩٨٢)

٧- مبارك تريكي،مجلة حوليات التراث العدد ٢٠٠٧/٠٧ **"النداء بين النحويين والبلاغيين"**، مستغانم (الجزائر).

٨- يونس، محمد محمد علي.**"تصنيف المعنى بين ابن الحاجب وبول غرايس"**، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات.

ثالثاً – الرسائل الجامعية

١- الحسن، أحمد حسن إسماعيل. "**الفائدة التخاطبية في نظرية النحو العربيّ**". رسالة دكتوراه اليرموك، (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

٢- الشهري، علي بن محمد. "**التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي**"، إشراف سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه، ١٤٢٦هـ.

٣- السبيهين، محمد بن عبد الرحمن. "**مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي**".ط١. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،رسالة دكتوراه، ٢٠٠٥.